

العلاقات بين القبائل الليبية وأثرها في التعايش الاجتماعي والسياسي خلال

العهدين العثماني والإيطالي

رضوان محمد محمد احمد

قسم التاريخ - كلية التربية الزاوية - جامعة الزاوية

البريد الإلكتروني الأكاديمي: r.hammad@zu.edu.ly

<https://orcid.org/0009-0007-4762-5840>

Relations between Libyan tribes and their impact on social and political coexistence during the Ottoman and Italian eras

Radwan Muhammad Amhamed Hamad

Department of History - Faculty of Education, Zawiya - University of Zawiya

تاريخ الاستلام: 2026/07/12 - تاريخ المراجعة: 2026/07/18 - تاريخ القبول: 2026/07/28 - تاريخ النشر: 2026/8/26

الملخص

يهدف البحث إلى تحليل طبيعة العلاقات بين القبائل الليبية وأثرها في التعايش الاجتماعي والسياسي خلال العهدين العثماني والإيطالي، من خلال تتبع ملامح البنية القبلية وأنماط التعاون والتحالف والتنافس والوساطة والصلح. واعتمد البحث المنهج التاريخي التحليلي، مع الاستفادة من المنهج الوصفي في عرض الظواهر والأحداث. وأظهرت النتائج أن القبيلة مثلت عنصراً أساسياً في البناء الاجتماعي والسياسي، وأن مرونة العلاقات القبلية أسهمت في توسيع شبكات المصاهرة والجوار والمصالح المشتركة. كما تباينت علاقات القبائل بالسلطة العثمانية بين التعاون والمواجهة والتسوية، بينما أسهم الاحتلال الإيطالي في تعزيز صور التضامن والتحالف والمقاومة، رغم استمرار بعض التباينات المحلية. وخلص البحث إلى أن العلاقات القبلية لم تكن مصدراً للصراع فقط، بل أدت دوراً مهماً في حفظ التماسك الاجتماعي وتحقيق قدر من الاستقرار والتكيف مع التحولات السياسية.

الكلمات المفتاحية: القبائل الليبية، العلاقات القبلية، التعايش الاجتماعي، التعايش السياسي، العهد العثماني،

الاحتلال الإيطالي.

Abstract

This study aims to analyze the nature of relations among Libyan tribes and their impact on social and political coexistence during the Ottoman period and the Italian occupation. It examines the characteristics of the tribal structure and patterns of cooperation, alliance, competition, mediation, and reconciliation. The study adopts the historical-analytical method, supported by the descriptive method in presenting events and phenomena. The findings reveal that the tribe represented a fundamental component of Libya's social and political structure and that the flexibility of tribal relations contributed to expanding networks of intermarriage, neighborhood ties, and shared interests. Relations between the tribes and the Ottoman authorities varied between cooperation, confrontation, and settlement, while the Italian occupation strengthened forms of solidarity, alliance, and resistance despite persistent local differences. The study concludes that tribal relations were not merely a source of conflict but also contributed significantly to social cohesion, stability, and adaptation to political transformations.

Keywords: Libyan Tribes, Tribal Relations, Social Coexistence, Political Coexistence, Ottoman Period, Italian Occupation.

مقدمة البحث

مثلت القبيلة إحدى البنى الأساسية التي تشكلت من خلالها المجتمع الليبي عبر مراحل طويلة من تاريخه، فلم يقتصر حضورها على رابطة النسب أو الانتماء الاجتماعي، بل امتد ليشمل تنظيم العلاقات بين الأفراد والجماعات، وضبط المصالح المشتركة، وتسوية المنازعات، وتوفير الحماية، وتنظيم الانتفاع بالأرض ومصادر المياه ومسالك التجارة والرعي، ولذلك ارتبط جانب مهم من الاستقرار الاجتماعي والسياسي في ليبيا بطبيعة العلاقات التي قامت بين القبائل نفسها، وبقدرتها على بناء أنماط من التعاون والتحالف والتسوية، أو تجاوز حالات التنافس والنزاع التي كانت تنشأ بينها بفعل المصالح الاقتصادية أو التباين في مناطق النفوذ، وقد أكدت الدراسات الوثائقية الحديثة أن القبيلة الليبية ظلت محوراً للحياة الاجتماعية والاقتصادية، وأن تأثيرها السياسي ارتبط بدرجة قوة السلطة الحاكمة وقدرتها على التعامل مع التكوينات القبلية واحتوائها.⁽¹⁾

واكتسبت العلاقات القبلية أهمية أكبر خلال العهد العثماني؛ بسبب اتساع المجال الجغرافي الليبي وتفاوت قدرة الإدارة المركزية على بسط نفوذها بصورة متساوية في مختلف المناطق، فقد قامت البنية الاجتماعية والسياسية في كثير من الأقاليم على تفاعل مستمر بين السلطة العثمانية والقوى المحلية والقبائل، وتداخلت علاقات التعاون والتحالف مع مظاهر المقاومة والتمرد والتفاوض، وتشير دراسة التكوين الاجتماعي لليبيين العثمانيين في القرن التاسع عشر إلى أن الدولة اعتمدت في مواردها وإدارة أقاليمها على شبكة من العلاقات شملت القبائل والسكان الزراعيين والتجار والقوافل الصحراوية، وهو ما جعل القبيلة جزءاً من البنية السياسية والاقتصادية، وليس كياناً اجتماعياً منفصلاً عنها.⁽²⁾

وقد أوجد هذا الواقع أشكالاً متعددة من العلاقات بين القبائل الليبية، إذ دفعت الحاجة إلى حماية طرق التجارة والمراعي والمناطق السكنية، فضلاً عن مواجهة الأزمات السياسية والأمنية، إلى قيام تحالفات واتفاقات وتوازنات قبلية أسهمت في الحد من النزاعات في مراحل معينة، بينما أدت المنافسة على الموارد أو التقارب مع السلطة إلى توترات في مراحل أخرى، وفي برقة، مثلاً، تكشف دراسة إيفانز-بريتشارد أن التنظيم القبلي تداخل بصورة وثيقة مع التنظيم السنوسي؛ إذ أصبحت الزوايا مرتبطة بالقبائل وفروعها، وساعدت السنوسية في توفير رمز جامع وتنظيم أوسع يسمح باستمرار الولاءات القبلية وفي الوقت نفسه يربط بينها ضمن إطار اجتماعي وسياسي أوسع.⁽³⁾ وقد كان لهذا التداخل أثر في تقليل حدة بعض الانقسامات وإيجاد قنوات للوساطة وحل الخصومات وتحقيق قدر من الاستقرار بين المجموعات القبلية.

ومع بداية الاحتلال الإيطالي لليبيا سنة 1911 دخلت العلاقات بين القبائل مرحلة جديدة؛ إذ أحدث الغزو تحولاً كبيراً في موازين القوى والعلاقات التي كانت قائمة بين الإدارة العثمانية والسنوسية والتكوينات القبلية، ويشير علي عبد اللطيف أحميدة إلى أن الغزو الإيطالي قطع مسار التنافس والتفاعل السابق بين العثمانيين والسنوسية والتحالفات القبلية، وأدخل البلاد في مرحلة أصبحت فيها مواقف التعاون والمقاومة تجاه الاستعمار عنصراً رئيساً في تشكيل الحياة السياسية.⁽⁴⁾ وأمام التهديد الخارجي أخذت بعض الروابط والتحالفات القبلية تتجاوز نطاق المصالح المحلية الضيقة، وظهرت صور من التعاون في مواجهة القوات الإيطالية، إلى جانب استمرار بعض الخلافات والتباينات المرتبطة بالظروف المحلية والمصالح السياسية لكل منطقة.

وتستمد دراسة العلاقات بين القبائل الليبية خلال العهدين العثماني والإيطالي أهميتها من تجاوزها مجرد رصد النزاعات والصراعات القبلية إلى تحليل أنماط التعايش والتعاون والتحالف والوساطة والتسوية، وبيان انعكاسها على الاستقرار الاجتماعي والسياسي، وتكشف التجربة التاريخية الليبية أن القبيلة كانت إطاراً للانتماء المحلي وأداة لتنظيم المجتمع وقوة سياسية قادرة على التفاعل مع السلطة أو مقاومتها، كما مثلت العلاقات بين القبائل عاملاً مؤثراً في قدرة المجتمع الليبي على مواجهة التحولات السياسية خلال الحكم العثماني ثم الاحتلال الإيطالي.

أسباب اختيار الموضوع

يرجع اختيار هذا الموضوع إلى جملة من الدوافع العلمية والتاريخية، يمكن إجمالها فيما يأتي:

أولاً: أهمية القبيلة في تكوين المجتمع الليبي، وما اضطلعت به من أدوار اجتماعية وسياسية تجاوزت رابطة النسب لتشمل تنظيم العلاقات بين أفراد المجتمع والمحافظة على المصالح المشتركة والمساهمة في ضبط الحياة المحلية.

ثانياً: أهمية العلاقات بين القبائل الليبية في فهم طبيعة التعايش الاجتماعي الذي ساد المجتمع خلال فترات تاريخية اتسمت بتعدد القوى المحلية وتفاوت نفوذ السلطة المركزية، وما نتج عن ذلك من صور متنوعة للتعاون والتحالف والتنافس وتسوية النزاعات.

ثالثاً: إبراز أثر العهد العثماني في تشكيل طبيعة العلاقات بين القبائل الليبية، من خلال سياسات السلطة تجاه القوى القبلية، وما ترتب على ذلك من علاقات تراوحت بين التعاون والاحتواء والمواجهة، وانعكاس هذه العلاقات على الاستقرار الاجتماعي والسياسي.

رابعاً: أهمية التحولات التي شهدتها المجتمع الليبي مع الاحتلال الإيطالي، وما فرضه الوجود الاستعماري من ظروف جديدة أثرت في العلاقات القبلية، وأسهمت في ظهور أنماط من التضامن والتحالف والمقاومة إلى جانب استمرار بعض التباينات والمصالح المحلية.

خامساً: الحاجة إلى دراسة العلاقات القبلية من زاوية التعايش الاجتماعي والسياسي، وعدم حصرها في النزاعات والصراعات، بما يكشف عن دور التعاون والوساطة والتحالفات القبلية في المحافظة على قدر من التماسك والاستقرار داخل المجتمع الليبي.

سادساً: ارتباط الموضوع بفهم جانب مهم من التاريخ الاجتماعي والسياسي لليبي، إذ يساعد تحليل العلاقات بين القبائل خلال العهدين العثماني والإيطالي على تفسير طبيعة التفاعل بين المجتمع والسلطة، ومدى قدرة البنية القبلية على التكيف مع التحولات السياسية التي مرت بها البلاد.

مشكلة البحث

تُعَدُّ القبيلة من أهم المكونات الاجتماعية التي أسهمت في تشكيل المجتمع الليبي عبر مراحل تاريخية مختلفة، إذ ارتبطت بها أنماط من التنظيم الاجتماعي والسياسي، كما قامت العلاقات بين القبائل على شبكة متداخلة من المصالح والتحالفات والروابط الاجتماعية، إلى جانب ما شهدته بعض الفترات من تنافس أو نزاع، وقد اكتسبت هذه العلاقات أهمية خاصة خلال العهد العثماني، في ظل تفاوت حضور السلطة المركزية بين الأقاليم واعتمادها في أحيان كثيرة على القوى المحلية والقبلية في إدارة شؤون المناطق والمحافظة على الاستقرار.

ومع الاحتلال الإيطالي لليبي دخلت العلاقات القبلية مرحلة مختلفة، فرضتها ظروف الغزو والمقاومة والتحولات التي طرأت على البنية السياسية والاجتماعية، إذ ظهرت صور من التعاون والتضامن بين عدد من القبائل في مواجهة الاحتلال، في الوقت الذي استمرت فيه بعض التباينات والمصالح المحلية التي أثرت في طبيعة العلاقات بينها.

وعلى الرغم من أهمية القبيلة في التاريخ الليبي، فإن كثيرًا من الدراسات التاريخية ركزت على علاقتها بالسلطة أو دورها في المقاومة والحركات السياسية، في حين يحتاج موضوع العلاقات بين القبائل نفسها وأثرها في التعايش الاجتماعي والسياسي إلى معالجة تجمع بين طبيعة هذه العلاقات خلال العهد العثماني والتحولات التي أصابتها خلال الاحتلال الإيطالي، مع بيان انعكاس ذلك على تماسك المجتمع واستقراره.

ومن هنا تتمثل مشكلة البحث في محاولة الإجابة عن السؤال الرئيس الآتي:

- ما طبيعة العلاقات بين القبائل الليبية، وما أثرها في التعايش الاجتماعي والسياسي خلال العهدين العثماني والإيطالي؟
الأسئلة الفرعية:

1. ما طبيعة البنية القبلية والعلاقات الاجتماعية والسياسية بين القبائل الليبية قبيل وأثناء العهد العثماني؟

2. كيف تطورت العلاقات بين القبائل الليبية خلال العهد العثماني، وما أثرها في تحقيق التعايش والاستقرار الاجتماعي والسياسي؟

3. ما التحولات التي طرأت على العلاقات بين القبائل خلال الاحتلال الإيطالي، وكيف انعكست على التضامن والتعايش والمقاومة؟

أهمية الدراسة

أولاً: الأهمية العلمية

تتبع الأهمية العلمية لهذه الدراسة من تناولها جانباً مهماً من التاريخ الاجتماعي والسياسي لليبيا، يتمثل في العلاقات بين القبائل الليبية خلال العهدين العثماني والإيطالي، مع التركيز على أثر هذه العلاقات في التعايش والاستقرار داخل المجتمع، كما تسهم الدراسة في تقديم قراءة تاريخية لا تقتصر على مظاهر الصراع القبلي، بل تتناول أيضاً صور التعاون والتحالف والوساطة والتضامن بين القبائل، بما يساعد على فهم أكثر شمولاً لطبيعة المجتمع الليبي خلال تلك المرحلة.

ثانياً: الأهمية التاريخية

تكتسب الدراسة أهميتها التاريخية من ارتباطها بمرحلتين من أهم مراحل التاريخ الليبي الحديث، هما العهد العثماني والاحتلال الإيطالي، وما شهدته كل منهما من تحولات سياسية واجتماعية أثرت في البنية القبلية وفي طبيعة العلاقات بين القبائل، كما تبرز الدراسة دور هذه العلاقات في مواجهة الأزمات الداخلية والتهديدات الخارجية، ومدى انعكاسها على التماسك الاجتماعي والسياسي.

أهداف الدراسة

انطلاقاً من السؤال الرئيس والأسئلة الفرعية، تهدف الدراسة إلى ما يأتي:

1. رصد ملامح البنية القبلية وأنماط العلاقات الاجتماعية والسياسية بين القبائل الليبية في المرحلة محل الدراسة.
2. تفسير مسارات تطور العلاقات القبلية خلال العهد العثماني، وتحديد انعكاسها على التعايش والاستقرار الاجتماعي والسياسي.
3. تتبع التحولات التي طرأت على العلاقات القبلية في ظل الاحتلال الإيطالي، وتحليل أثرها في التضامن والتعاون والمقاومة.
4. استخلاص دور العلاقات القبلية في دعم تماسك المجتمع الليبي وقدرته على التكيف مع التحولات السياسية خلال العهدين العثماني والإيطالي.

الدراسات السابقة

1- دراسة غالية محمد (2025)، بعنوان: دور قبائل برقة في دعم الطريقة السنوسية في ليبيا 1840-1930م

هدفت الدراسة إلى إبراز دور قبائل برقة في دعم الحركة السنوسية منذ وصول السيد محمد بن علي السنوسي إلى المنطقة في القرن التاسع عشر وحتى انتهاء الدور العسكري للسنوسية في مواجهة الاحتلال الإيطالي، وتناولت طبيعة العلاقة التي نشأت بين القبائل البرقاوية والحركة السنوسية، وأشكال الدعم السياسي والاجتماعي والاقتصادي الذي قدمته القبائل لها، وتوصلت الدراسة إلى أن قبائل برقة وشيوخها أدوا دوراً مهماً في انتشار الحركة السنوسية وتثبيت نفوذها، وأن العلاقة بين الطرفين تجاوزت الجانب الديني إلى أبعاد اجتماعية وسياسية وعسكرية، كان لها أثر في توحيد قطاعات واسعة من القبائل ومواجهة الأخطار الخارجية.⁽⁵⁾

2- دراسة فاتح رجب قدارة (2024)، بعنوان: القبيلة الليبية والسلطة في القرن التاسع عشر من التمرد إلى الاحتواء: دراسة في الوثائق التاريخية

هدفت الدراسة إلى تتبع مكانة القبيلة الليبية ودورها في الحياة السياسية والاجتماعية خلال القرن التاسع عشر، بالاعتماد على الوثائق التاريخية، مع التركيز على طبيعة العلاقة بينها وبين الإدارة العثمانية، وأبرزت الدراسة أن علاقة القبائل

بالسلطة لم تتخذ نمطاً واحداً، بل تراوحت بين التمرد والتوافق والاحتواء، وأن الإصلاحات الإدارية العثمانية أسهمت تدريجياً في تحويل بعض شيوخ القبائل إلى عناصر تعتمد عليها السلطة في إدارة الأقاليم والمناطق الداخلية، كما أكدت الدراسة استمرار القبيلة بوصفها قوة اجتماعية وسياسية مؤثرة في صناعة الأحداث داخل المجتمع الليبي.(6)

3- دراسة المشري قاسمي وجمال حمادي وسليم عريف (2024)، بعنوان: النظام القبلي وأثره في مقاومة الاحتلال الإيطالي في ليبيا

هدفت الدراسة إلى بيان أثر النظام القبلي في حركة المقاومة الليبية ضد الاحتلال الإيطالي خلال الفترة 1911-1943م، والكشف عن أشكال المقاومة السياسية والعسكرية، والسياسات التي اتبعتها الاحتلال تجاه القبائل وانعكاساتها على المجتمع الليبي، واعتمدت الدراسة المنهج التاريخي الوصفي والتحليلي، وتوصلت إلى أن النظام القبلي أدى دوراً بارزاً في تعبئة المقاومة وتوفير قاعدتها الاجتماعية، وأن أثر القبيلة ظهر بصورة خاصة في المنطقة الشرقية، حيث أسهمت الحركة السنوسية في توحيد عدد من القبائل وتنظيم مشاركتها في مقاومة الاحتلال.(7)

4- دراسة ناجية رزق محمود عبد الرحيم وسليمان أحمد حسين عبد الله (2021)، بعنوان: الحركة السنوسية بين القبائل البرقاوية والإدارة العثمانية في ليبيا 1822-1900م

تناولت الدراسة علاقة الحركة السنوسية بالقبائل البرقاوية والإدارة العثمانية، واهتمت بدور الزوايا السنوسية في تنظيم الحياة الدينية والاجتماعية والاقتصادية للقبائل، وأوضحت أن الحركة السنوسية استطاعت تكوين روابط قوية مع قبائل برقة، وأسهمت في تقريبها وتوحيدها تحت مرجعية دينية واجتماعية مشتركة، كما قامت بدور الوسيط بين القبائل والإدارة العثمانية، وخلصت الدراسة إلى أن تأثير السنوسية في بعض المناطق الداخلية وصل إلى درجة جعلت الإدارة العثمانية تعتمد على زعمائها وشيوخ القبائل في إدارة شؤون تلك المناطق.(8)

5- دراسة Saima Raza (2012)، بعنوان: Italian Colonisation & Libyan Resistance to the Al-Sanusi of Cyrenaica (1911-1922)

هدفت الدراسة إلى تحليل الاحتلال الإيطالي لليبيا والمقاومة التي واجهته في إقليم برقة خلال الفترة من 1911 إلى 1922م، مع التركيز على الحركة السنوسية وتطورها من حركة دينية إلى قوة ذات تأثير سياسي وعسكري، وتناولت الدراسة الحرب العثمانية الإيطالية، ثم المقاومة السنوسية والاتفاقات التي أعقبت المواجهات الأولى، وأظهرت أن الحركة السنوسية مثّلت إطاراً تنظيمياً مهماً لحشد القوى المحلية والقبلية في برقة ومواجهة الاحتلال، وأن المقاومة لم تكن منفصلة عن البنية الاجتماعية والقبلية التي قامت عليها المنطقة.(9)

التعقيب على الدراسات السابقة

تُظهر الدراسات السابقة اهتماماً واضحاً بدور القبيلة في التاريخ الليبي، إلا أن زوايا تناولها اختلفت بحسب طبيعة المرحلة والموضوع المدروس، فقد ركزت دراسة غالية محمد (2025) على قبائل برقة وعلاقتها بالحركة السنوسية، وأبرزت أثر هذه العلاقة في دعم الحركة وتقوية حضورها الاجتماعي والسياسي والعسكري، بما يوضح أهمية الروابط القبلية في تكوين قوة اجتماعية قادرة على التعامل مع التحولات التي شهدتها المنطقة.

واتجهت دراسة فاتح رجب قدارة (2024) إلى بحث علاقة القبيلة الليبية بالسلطة العثمانية خلال القرن التاسع عشر، وكشفت عن تنوع هذه العلاقة بين التمرد والاحتواء والتوافق، وهو ما يقدم تصوراً مهماً لمكانة القبيلة داخل البناء السياسي خلال العهد العثماني، إلا أن تركيزها انصب بصورة أساسية على علاقة القبيلة بالسلطة أكثر من العلاقات القائمة بين القبائل نفسها. أما دراسة المشري قاسمي وجمال حمادي وسليم عريف (2024)، فقد تناولت النظام القبلي وأثره في مقاومة الاحتلال الإيطالي، وأبرزت قدرة البنية القبلية على تعبئة المجتمع وتنظيم المقاومة، في حين اهتمت دراسة ناجية رزق محمود عبد الرحيم

وسليمان أحمد حسين عبد الله (2021) بالعلاقة بين الحركة السنوسية والقبائل البرقاوية والإدارة العثمانية، وأوضحت أثر السنوسية في تقوية الروابط بين القبائل وقيامها بوظائف اجتماعية وسياسية تجاوزت الجانب الديني.

كما قدمت دراسة (Raza 2012) معالجة للمقاومة السنوسية في برقة خلال السنوات الأولى من الاحتلال الإيطالي، وأظهرت أهمية البنية الاجتماعية والقبلية في دعم المقاومة وتنظيمها، لكنها ركزت بصورة أساسية على المقاومة في برقة وعلاقة السنوسية بالاحتلال الإيطالي.

وتتفق الدراسات السابقة بوجه عام في تأكيد أهمية القبيلة بوصفها قوة اجتماعية وسياسية مؤثرة في التاريخ الليبي، كما تجمع على ارتباط العلاقات القبلية بالسلطة العثمانية والحركة السنوسية والمقاومة ضد الاحتلال الإيطالي، غير أن زوايا تناولت اختلافت؛ فبعض الدراسات ركز على علاقة القبيلة بالسلطة، وبعضها تناول دور القبائل في المقاومة، فيما اهتم بعضها بعلاقة القبائل بالحركة السنوسية، ولم يكن أثر العلاقات بين القبائل نفسها في بناء التعايش الاجتماعي والسياسي محوراً رئيساً في معظم هذه الدراسات.

الفجوة البحثية

تتمثل الفجوة البحثية الرئيسية في أن معظم الدراسات السابقة تناولت القبيلة الليبية من خلال علاقتها بالسلطة العثمانية، أو دورها في المقاومة ضد الاحتلال الإيطالي، أو ارتباطها بالحركة السنوسية، بينما لم تجمع بصورة مباشرة بين طبيعة العلاقات بين القبائل الليبية وأثر هذه العلاقات في التعايش الاجتماعي والسياسي خلال العهدين العثماني والإيطالي. كما أن غالبية الدراسات ركزت على منطقة جغرافية أو مرحلة زمنية محددة، وخاصة برقة، في حين تسعى الدراسة الحالية إلى تقديم معالجة أكثر ترابطاً للعلاقات القبلية، من خلال تتبع صور التعاون والتحالف والوساطة والتنافس، وبيان انعكاسها على التماسك والاستقرار الاجتماعي والسياسي، ثم دراسة ما طرأ عليها من تحولات مع الانتقال من الحكم العثماني إلى الاحتلال الإيطالي.

وتحاول الدراسة الحالية في ضوء هذه الفجوة الربط بين البعدين الاجتماعي والسياسي للعلاقات القبلية، وعدم الاقتصار على دراسة القبيلة باعتبارها أداة للمقاومة أو طرفاً في علاقتها بالسلطة، بل النظر إليها بوصفها جزءاً من شبكة علاقات داخلية أسهمت في تشكيل المجتمع الليبي والتأثير في درجة تماسكه وتعايشه خلال مرحلتين تاريخيتين متعاقبتين.

حدود الدراسة

أولاً: الحدود الموضوعية

تتناول الدراسة العلاقات بين القبائل الليبية وأثرها في التعايش الاجتماعي والسياسي، مع التركيز على صور التعاون والتحالف والوساطة والتنافس، دون التوسع في الجوانب الأخرى إلا بقدر اتصالها المباشر بالموضوع.

ثانياً: الحدود المكانية

تشمل الدراسة الأقاليم الليبية الرئيسية: طرابلس وبرقة وفزان، وفق ما تتيحه المصادر التاريخية ذات الصلة.

ثالثاً: الحدود الزمانية

تمتد الحدود الزمانية من العهد العثماني في ليبيا إلى نهاية الاحتلال الإيطالي، مع التركيز على التحولات التي أعقبت الغزو الإيطالي سنة 1911م.

رابعاً: الحدود البشرية

تقتصر الحدود البشرية على القبائل الليبية وشيوخها والقيادات المحلية المؤثرة في العلاقات القبلية وصلتها بالسلطة خلال الفترة محل الدراسة.

المنهج المتبع

تعتمد هذه الدراسة على **المنهج التاريخي التحليلي**؛ من خلال تتبع تطور العلاقات بين القبائل الليبية خلال العهدين العثماني والإيطالي، وتحليل الوقائع والأحداث المرتبطة بالتعاون والتحالف والتنافس والتضامن والمقاومة، مع توظيف المنهج الوصفي في عرض طبيعة البنية القبلية وأشكال العلاقات الاجتماعية والسياسية، ثم تحليل أثر هذه العلاقات في التعايش والاستقرار داخل المجتمع الليبي.

خطة البحث

اقتضت طبيعة الدراسة تقسيمها إلى ثلاثة مباحث، وذلك على النحو الآتي:

المبحث الأول: البنية القبلية وطبيعة العلاقات الاجتماعية والسياسية في المجتمع الليبي

المبحث الثاني: العلاقات بين القبائل الليبية خلال العهد العثماني وأثرها في التعايش

المبحث الثالث: العلاقات القبلية خلال الاحتلال الإيطالي وتحولات التعايش والمقاومة

المبحث الأول: البنية القبلية وطبيعة العلاقات الاجتماعية والسياسية في المجتمع الليبي

احتلت القبيلة مكانة أساسية في البناء الاجتماعي الليبي، ولم تقتصر أهميتها على كونها إطاراً للنسب والقربى، بل أدت وظائف اجتماعية وسياسية واقتصادية ارتبطت بطبيعة المجتمع واتساع المجال الجغرافي وتباعد التجمعات السكانية عن مراكز السلطة، وقد تكونت القبيلة الليبية من مجموعة من العشائر أو الأفخاذ، التي تعرف في بعض المناطق باسم «اللمحات»، وتفرعت هذه بدورها إلى مجموعة من العائلات، ولم يكن الانتساب إليها قائماً دائماً على رابطة الدم وحدها؛ إذ ضمت بعض القبائل أسراً وجماعات التحقت بها بفعل التحالف والجوار والحماية، ثم أسهم التزاوج والتفاعل الاجتماعي بمرور الزمن في إدماجها داخل الكيان القبلي. (10)

وساعدت الطبيعة الجغرافية لليبيا على استمرار هذه البنية؛ فقد توزع السكان بين المدن والقرى والواحات والمناطق الريفية والصحراوية، وظهرت أنماط متعددة من الاستقرار والترحال، ولم يؤد هذا التعدد إلى عزلة الجماعات بعضها عن بعض، وإنما نشأت بينها علاقات فرضتها المصالح الاقتصادية والاجتماعية والحاجة إلى الأمن والحماية، بالإضافة إلى الحركة بين مناطق الرعي والزراعة والأسواق ومسالك القوافل، وقد انعكس ذلك على طبيعة المجتمع الليبي الذي جمع بين السكان الحضريين والجماعات الريفية والبدوية، مع استمرار روابط اجتماعية واقتصادية بينها. (11)

وترتبط دراسة البنية القبلية ارتباطاً مباشراً بدراسة العلاقات بين القبائل؛ لأن شكل التنظيم الداخلي للقبيلة وطبيعة قيادتها وصلتها بالأرض والموارد أثرت بصورة مباشرة في علاقاتها مع القبائل والجماعات الأخرى، وهو ما يفسر تعدد صور التعاون والتحالف والتنافس والوساطة والصلح داخل المجتمع الليبي.

المطلب الأول: ملامح البنية القبلية في المجتمع الليبي

لم تكن القبيلة في المجتمع الليبي وحدة اجتماعية بسيطة أو متجانسة بصورة مطلقة، وإنما تكونت من مستويات متداخلة من القرابة والانتماء والتحالف، كما تأثرت ببنيتها بطبيعة المنطقة التي استقرت فيها وبأسلوب حياة أفرادها ومصادر نشاطهم الاقتصادي، وقد ساعدت هذه المرونة على استمرار القبيلة وقدرتها على استيعاب التحولات التي شهدتها المجتمع الليبي، وعلى أداء أدوار تتجاوز حماية أفرادها إلى تنظيم العلاقات المحلية وتمثيل الجماعة أمام السلطة والجماعات الأخرى.

أولاً: التكوين الاجتماعي للقبيلة وروابط الانتماء

قام البناء الداخلي للقبيلة الليبية بصورة أساسية على العائلة ثم الفخذ أو اللحمة وصولاً إلى الجماعة القبلية الأوسع، ولم يكن النسب الدموي هو العامل الوحيد الذي يحدد عضوية القبيلة؛ فقد أظهرت دراسة البشير علي الكوت أن عدداً من القبائل الليبية ضم أفخاذاً أو عائلات لا ترتبط ببقية أفرادها برابطة دم مباشرة، وإنما التحقت بها لأسباب اجتماعية وسياسية مختلفة، ثم أدى طول الإقامة والمصاهرة والتفاعل إلى تحول هذه الجماعات إلى أجزاء معترف بها من القبيلة، كما اشتركت رابطة المكان والثقافة والعادات إلى جانب القرابة في تدعيم تماسك الجماعة القبلية. (12)

ويكشف ذلك أن مفهوم القبيلة في الحالة الليبية اتسم بقدر من المرونة، بما يسمح باستيعاب أفراد وجماعات جديدة وعدم حصر الانتماء في سلسلة نسب مغلقة، وقد كان لهذا الأمر أثر مهم في التعايش الاجتماعي، لأن اندماج الجماعات الوافدة أو الصغيرة داخل وحدات قبلية أوسع وفر لها الحماية والانتماء، وفي المقابل أدى إلى توسع شبكة العلاقات الاجتماعية داخل القبيلة وبينها وبين محيطها.

ولم تكن جميع القبائل والجماعات الليبية متطابقة في أصولها أو خصائصها، فقد عرفت البلاد تعددًا في المكونات السكانية، إلى جانب الانتشار الواسع للقبائل العربية، ووجود التجمعات الأمازيغية في مناطق من جبل نفوسة وزوارة وغدامس وغيرها، فضلًا عن الطوارق والتبو والجماعات ذات الأصول المختلفة في المناطق الجنوبية، ويشير الكوت إلى أن هذا التنوع لم يمنع وجود تداخلات اجتماعية وجغرافية واسعة، ولا سيّما في مناطق الغرب والجنوب، حيث تجاوزت جماعات ذات أصول وخصائص ثقافية مختلفة. (13)

كما ارتبطت طبيعة التجمعات السكانية بأسلوب الاستقرار، فقد أشار تيسير بن موسى إلى أن المجتمع الريفي والبدوي احتفظ بدرجة كبيرة من التنظيم القبلي والعرف الاجتماعي، وأن عددًا من القرى والتجمعات الريفية نشأ أصلًا نتيجة استقرار جماعات قبلية كانت تمارس حياة الترحال، فتحوّلت تدريجيًا إلى الزراعة والاستقرار مع احتفاظها بجانب من تركيبها الاجتماعي وأعرافها القبلية. (14)

ويكشف ما سبق أن الانتماء القبلي في ليبيا لم يكن رابطة نسب جامدة، بل مثل إطارًا اجتماعيًا مرئيًا يجمع بين القرابة والمصاهرة والجوار والانتماء المكاني والمصلحة المشتركة، وأسهمت هذه المرونة في استيعاب التعدد داخل المجتمع وتكوين روابط ممتدة بين جماعات قد تختلف في أصولها وأنماط حياتها.

ثانيًا: أثر البيئة والتوزيع الجغرافي في البنية القبلية

أثرت البيئة الليبية تأثيرًا واضحًا في طبيعة التنظيم القبلي، بسبب اتساع البلاد وتنوع مظاهرها الطبيعية بين الساحل والجبال والسهول والواحات والصحراء، وقد ارتبط انتشار السكان بوجود المياه وإمكانات الزراعة والرعي ومسالك التجارة، الأمر الذي جعل بعض الجماعات أكثر استقرارًا، في حين اعتمدت أخرى على التنقل الموسمي بين مناطق الرعي ومصادر المياه. وتبرز منطقة الجفرة مثالًا على أهمية الواحات في تشكيل تجمعات بشرية مستقرة في وسط البلاد؛ إذ أسهم موقعها ووجود مصادر المياه وارتباطها بمسالك الحركة بين الشمال والجنوب في قيام تجمعات سكانية ذات صلات بمناطق مختلفة من ليبيا، وقد أشار محمد المبروك المهدي عند تناوله الجغرافية البشرية لليبيا إلى أهمية الواحات والمراكز الداخلية في توزيع السكان وتكيفهم مع الظروف الطبيعية الصحراوية. (15)

أما فزان فقد قدم نموذجًا أكثر وضوحًا للتفاعل بين البيئة والمجتمع، إذ تكون الإقليم من سلسلة من الواحات والمراكز المرتبطة بالصحراء وطرق القوافل، وتكشف دراسة محمد عمر بشينة، اعتمادًا على رحلة الحشائشي في أواخر القرن التاسع عشر، عن حضور واضح للزراعة والتجارة والأسواق في حياة سكان فزان، إلى جانب تأثير الطريقة السنوسية وانتشار الزوايا في عدد من بلداته، كما كانت مدينة مرزق مركزًا مهمًا للحركة التجارية، والتقى فيها السكان المحليون بالطوارق والتجار والقادمين من خارج الإقليم. (16)

وأدى النشاط التجاري إلى توسيع نطاق العلاقات الاجتماعية، إذ لم تكن الأسواق مجرد أماكن لتبادل السلع، وإنما مثلت نقاط اتصال بين سكان الواحات والقبائل والجماعات المتنقلة والتجار القادمين من مناطق مختلفة، وقد وصف بشينة سوق مرزق وما شاهده من نشاط وتنوع للسلع والتجار، وأشار إلى أن جانبًا من تجار المدينة كانوا قادمين من خارجها، وهو ما يؤكد اتصال المجتمع الفزاني بمحيطه وعدم انغلاقه داخل وحدات محلية منفصلة. (17)

وفي مقابل الحياة الصحراوية والريفية، عرفت المدن الليبية نمطًا مختلفًا من التنظيم الاجتماعي، وتوضح دراسة عمر محمد أبو القاسم إبراهيم أن المجتمع الليبي خلال العهد العثماني الثاني كان يضم سكان المدن من جهة وسكان الأرياف

والوحدات من جهة أخرى، وأن كل فئة احتفظت ببعض خصائصها مع استمرار الاتصال والتفاعل بينها، كما أسهمت بعض الإجراءات الإدارية العثمانية في إدخال تحولات على البنية التقليدية، ولا سيما داخل المراكز الحضرية. (18)

ويؤكد هذا التوزيع أن التنوع الجغرافي لم يؤدي إلى تكوين مجتمعات منعزلة، بل أوجد أنماطاً متعددة من الاعتماد المتبادل؛ فقد احتاج سكان البادية إلى الأسواق ومراكز الاستقرار، واحتاجت الواحات والمدن إلى المنتجات الحيوانية وخدمات النقل والقوافل، كما ارتبط الجنوب بالساحل عبر طرق التجارة والحركة البشرية، فتجاوزت العلاقات الاجتماعية في كثير من الأحيان الحدود الضيقة للقبيلة أو المنطقة.

ثالثاً: القيادة القبلية ووظائفها الاجتماعية والسياسية

مثل شيخ القبيلة عنصرًا مهمًا في بنية التنظيم القبلي، إذ تولى جانبًا من إدارة الشؤون الداخلية وتمثيل القبيلة في علاقاتها الخارجية، ولم تعتمد مكانته على السلطة المادية وحدها، وإنما ارتبطت بالسن والخبرة والمكانة الاجتماعية وقبول أفراد القبيلة به، فضلًا عن قدرته على إدارة الخلافات وحماية مصالح الجماعة.

وقد أوضحت دراسة عمر محمد أبو القاسم إبراهيم أن لكل قبيلة في المجتمع الليبي زعيمًا أو شيخًا يقوم بتدبير جانب من شؤونها، ويتولى مهمة الاتصال بينها وبين السلطات المركزية، كما أدركت الإدارة العثمانية أهمية هذه الزعامات، فتعاملت معها باعتبارها إحدى الوسائل التي يمكن من خلالها التواصل مع المناطق الداخلية وإدارة شؤونها، ومنحت بعض الشيوخ أدوارًا ومكانة في مقابل القيام بمهام مرتبطة بالإدارة والأمن وجمع الالتزامات المطلوبة من السكان. (19)

ولم يقتصر دور الشيخ على تمثيل القبيلة أمام السلطة، بل امتد إلى العلاقات داخل الجماعة ومع القبائل المجاورة، فقد شكلت الأعراف القبلية إطارًا مهمًا لمعالجة العديد من القضايا اليومية في المناطق البعيدة عن أجهزة الإدارة والقضاء الرسمي، وأسهم الشيوخ والأعيان في احتواء المنازعات وتقديم الحلول التي تحافظ على تماسك الجماعة وتحول دون اتساع الخلاف.

وارتبطت هذه الوظيفة بطبيعة القبيلة بوصفها مصدرًا للحماية الاجتماعية لأفرادها، فالفرد لم يكن يعيش مستقلاً عن جماعته، وإنما ارتبط أمنه وحقوقه ومصالحه إلى حد بعيد بقوة القبيلة ومكانتها وعلاقاتها مع الآخرين، ويشير البشير الكوت إلى أن القبيلة أدت تاريخيًا وظائف الحماية والرعاية في ظروف لم تكن مؤسسات الدولة قادرة فيها على الوصول بصورة متساوية إلى مختلف المناطق، مما منح الأعراف والزعامات المحلية أهمية كبيرة في تنظيم الحياة اليومية. (20)

ولذلك لم تكن القيادة القبلية سلطة منفصلة عن المجتمع، بل قامت في جانب مهم منها على التوافق والقبول والقدرة على تمثيل المصالح الجماعية، وأتاح ذلك لشيخ القبائل والأعيان أداء وظائف تتصل بالتفاوض والتحالف والصالح، وهي وظائف ازدادت أهميتها في علاقات القبيلة بغيرها أو عند مواجهة أزمة مشتركة.

وتشير هذه المعطيات إلى أن البنية القبلية في المجتمع الليبي اتسمت بالتعدد والمرونة؛ إذ جمعت بين رابطة النسب والمصاهرة والجوار والانتماء إلى المجال الجغرافي الواحد، واستوعبت جماعات مختلفة من خلال التحالف والاندماج، كما تأثرت هذه البنية بالتباين بين الساحل والريف والواحات والصحراء، فأنتجت أنماطاً متنوعة من الحياة والاستقرار من دون أن تقطع الاتصال بين الجماعات.

كما تبين أن القيادة القبلية أدت وظيفة اجتماعية وسياسية مهمة، فلم يقتصر دورها على إدارة الشؤون الداخلية، وإنما امتد إلى تمثيل القبيلة وتسوية الخلافات وتنظيم علاقاتها بالسلطة والقبائل الأخرى، وقد هيأت هذه الخصائص أرضية لظهور أنماط متعددة من العلاقات بين القبائل، تراوحت بين التعاون والتحالف والتبادل من جهة، والتنافس والنزاع من جهة أخرى.

المطلب الثاني: أنماط العلاقات الاجتماعية والسياسية بين القبائل الليبية

اتسمت العلاقات بين القبائل الليبية بالتنوع، ولم تكن علاقات صراع دائم كما لا يمكن وصفها بعلاقات انسجام كامل، وإنما تحكمت فيها عوامل متغيرة، من أهمها القرابة والجوار والمصاهرة ومصادر المياه والمراعي وطرق التجارة ومواقف السلطة

والظروف الأمنية، ولذلك كان من الممكن أن تدخل قبيلتان في نزاع حول مصلحة معينة، ثم تنتقلا إلى التعاون أو التحالف إذا ظهرت مصلحة مشتركة أو خطر يتجاوز حدود الخلاف القائم بينهما.

ويمثل هذا التفاعل أحد الجوانب المهمة في دراسة التعايش الاجتماعي والسياسي؛ لأن التعايش في المجتمعات القبلية لا يعني اختفاء الخلافات، بل يعني وجود آليات اجتماعية وسياسية تسمح بإدارة تلك الخلافات ومنعها من التحول في جميع الأحوال إلى قطيعة مستمرة.

أولاً: القرابة والمصاهرة والجوار وأثرها في الاندماج الاجتماعي

شكلت روابط القرابة إحدى أهم الوسائل التي حافظت بها الجماعات القبلية على تماسكها الداخلي، إلا أن التفاعل الاجتماعي بين القبائل لم يتوقف عند حدود النسب، فقد أدت المصاهرة والجوار والتحالف إلى إنشاء علاقات إضافية سمحت بامتداد الروابط بين وحدات قبلية مختلفة، وكان الزواج بين الأسر والجماعات وسيلة لتعزيز العلاقات وإيجاد مصالح مشتركة، خاصة عندما يرتبط بأسر ذات مكانة اجتماعية أو بقيادات قبلية.

وتؤكد طبيعة التكوين القبلي الليبي هذا الجانب؛ إذ إن وجود عائلات أو أفخاذ منضمة إلى القبيلة من غير رابطة الدم المباشرة، ثم اندماجها بفعل التزاوج والتفاعل، يدل على أن الحدود القبلية لم تكن مغلقة تماماً أمام عمليات الاندماج الاجتماعي، وقد أدى استمرار المصاهرة والمعايشة إلى تحول الانتماء المكتسب في بعض الحالات إلى انتماء قبلي مستقر تتعامل معه الجماعة باعتباره جزءاً من بنيتها الداخلية. (21)

كما أدت القرية والواحة والمجال الريفي المشترك إلى تقوية علاقات الجوار، إذ اشتركت الجماعات في استخدام الأراضي والمياه والأسواق، واحتفظت بعض التجمعات الريفية بتنظيمها القبلي حتى بعد انتقالها من الترحال إلى الاستقرار، ويذكر تيسير بن موسى أن بعض التجمعات الريفية نشأت عن قبائل رحل استقرت ومارست الزراعة مع حفاظها على أعراف البادية وتقاليدها، وظهر ذلك في بعض صور الملكية المشتركة للأراضي. (22)

وفي فزان أضاف التنوع البشري وحركة القوافل والتجارة عاملاً آخر للاندماج، إذ أظهرت مرزق وجود سكان محليين وطوارق وتجار وافدين، وكانت السوق مجالاً يومياً للالتقاء وتبادل المنافع، ويكشف ذلك عن أن العلاقات الاجتماعية في الجنوب لم تكن محصورة في وحدة قبلية واحدة، بل انفتحت على جماعات متعددة بفعل الاقتصاد والحركة التجارية. (23)

وأسهمت القرابة والمصاهرة والجوار والتعامل الاقتصادي مجتمعة في تكوين شبكة اجتماعية أوسع من حدود القبيلة المفردة، ومنحت هذه الشبكة المجتمع قدرة أكبر على التواصل والتكيف، وأوجدت روابط يمكن الاستناد إليها عند حدوث الخلافات أو الحاجة إلى التعاون بين القبائل.

ثانياً: التحالفات والصفوف القبلية وتبادل المصالح

تُعَدّ التحالفات من أبرز صور العلاقات السياسية بين القبائل الليبية، وقد ارتبط ظهورها بالحاجة إلى حماية المصالح وتحقيق التوازن في مواجهة القبائل أو القوى الأخرى، ولم يكن التحالف يعني بالضرورة وجود نسب مشترك بين أطرافه، وإنما كان يقوم في كثير من الحالات على اتفاق مجموعة من القبائل حول مصالح أو مواقف مشتركة.

وقد عُرِفَت هذه التحالفات في بعض مناطق ليبيا باسم «الصفوف القبلية»، ويبين البشير علي الكوت أن الصفوف كانت تجمع عدداً من القبائل لحماية مصالحها وتقوية موقعها أمام الصفوف المنافسة، وأن ليبيا عرفت هذا النمط من العلاقات منذ العهد العثماني، وقد ارتبط تشكل الصفوف في بعض الأحيان بالتنافس على الأرض والمياه والموارد، كما ظهرت تحالفات واسعة في المنطقة الغربية وفزان وجبل نفوسة، جمعت قبائل قد لا ترتبط فيما بينها بنسب مباشر ولكنها التقت حول مصلحة أو موقف سياسي مشترك. (24)

ويكشف هذا النوع من التحالف عن قدرة القبائل على تجاوز حدودها الفردية عندما تستدعي الظروف ذلك، فبدلاً من أن تبقى كل قبيلة وحدة منعزلة، ظهرت تجمعات أوسع تنظم العلاقة بين مجموعة من القبائل، كما أن تغير المصالح كان يسمح بإعادة تشكيل التحالفات، مما يعكس الطبيعة المرنة للعلاقات السياسية القبلية.

وأسهمت المصالح الاقتصادية بدورها في دعم التعاون، فطرق القوافل والأسواق احتاجت إلى قدر من الأمن يسمح بانتقال التجار والسلع، كما احتاجت الجماعات الرعوية إلى الوصول إلى المياه والمراعي والأسواق، ويكشف النشاط التجاري في مرزق، على سبيل المثال، عن وجود حركة اقتصادية تجاوزت سكان المدينة أنفسهم؛ فقد كان عدد من التجار من خارج المنطقة، وكان السوق يستقبل أنماطاً مختلفة من السلع والمتعاملين، الأمر الذي جعل استمرار النشاط الاقتصادي مرتبطاً بدرجة من الاستقرار والتواصل بين الجماعات المختلفة. (25)

وأتاح المصالح المتبادلة على المستوى الاجتماعي فرصاً متكررة للتفاعل، وأسهمت في تقليل العزلة بين القبائل والمناطق، لذلك لم تكن العلاقات بين القبائل محكومة بالعصبية وحدها، بل أثرت فيها أيضاً الحاجة العملية إلى التعاون وتبادل المنفعة في التجارة والرعي والحركة عبر الأراضي والممرات المختلفة.

ويتبين من ذلك أن التحالف القبلي لم يكن ظاهرة عارضة، بل كان إحدى الآليات التي أعادت القبائل من خلالها تنظيم علاقاتها وفق تغير المصالح والظروف، كما أن تشكل الصفوف يوضح أن الهوية القبلية، رغم قوتها، لم تمنع قيام أطر أوسع للتعاون السياسي والاجتماعي.

ثالثاً: التنافس والنزاع وآليات الوساطة والصلح

شهدت العلاقات القبلية حالات من التنافس والنزاع، وكان من أبرز أسبابها الأرض والمياه والمراعي والموارد والثأر وتباين المصالح السياسية، غير أن وجود النزاع لا يكفي وحده لتفسير العلاقات القبلية، لأن استمرار المجتمع كان يتطلب في المقابل وجود آليات تحد من اتساع الخصومة وتسمح بعودة التواصل بين الأطراف.

وقد أظهر إيمريس بيترز في دراسته للنزاعات والثأر بين بدو برقة أن الخلافات لم تكن تتحرك بصورة عشوائية، وإنما تأثرت بموقع الأطراف داخل البناء القبلي وبالعلاقات القرابة والتحالف بينهم، كما أن مستوى التضامن كان يتغير تبعاً لطبيعة الخصم؛ فقد تدخل فروع متقاربة في خلاف داخلي ثم تتجه إلى التضامن عندما تواجه جماعة أوسع من خارجها، وهو ما يكشف عن الطبيعة المركبة للعلاقات القبلية. (26)

وفي الحالة الليبية لم تمنع المنافسة على الموارد قيام التحالفات؛ فالصفوف القبلية نفسها نشأت جزئياً في بيئة شهدت تنافساً حول الأرض والمياه وغيرها من الموارد، ومع ذلك تحولت مجموعات من القبائل إلى كتل متحالفة لحماية مصالحها، وأصبح النزاع عاملاً في إعادة ترتيب العلاقات أحياناً بدل أن يؤدي بالضرورة إلى انهيارها الكامل. (27)

كما عرفت العلاقات القبلية صوراً من المصالحة بعد فترات الصراع، وتشير الدراسات التي تناولت التاريخ الاجتماعي الليبي إلى أن عدداً من القبائل التي دخلت في حروب أو خصومات تمكنت في مراحل لاحقة من تجاوز خلافاتها عندما ظهرت مصالح أو أخطار مشتركة، وقد كان هذا الانتقال من النزاع إلى المصالحة من السمات التي ساعدت على إعادة بناء التعاون بين الجماعات، وأصبح أكثر وضوحاً في الفترات التي واجه فيها المجتمع الليبي تحديات خارجية كبرى. (28)

وأدت الزعامات المحلية والأعيان دوراً في إدارة الخلافات، مستفيدين من مكانتهم الاجتماعية وقبولهم داخل الجماعة، كما اكتسبت المؤسسات الدينية في بعض المناطق، وخاصة الزوايا، مكانة اجتماعية مكنتها من الإسهام في تقريب الجماعات وتكوين أرضية مشتركة بينها، وفي فزان، على سبيل المثال، يظهر انتشار الزوايا السنوسية وتأثيرها الديني والاجتماعي في أواخر القرن التاسع عشر، بما منحها حضوراً يتجاوز أداء الشعائر إلى التأثير في التربية والعلاقات اليومية للسكان. (29)

وبذلك لم يكن التعايش القبلي قائمًا على غياب النزاع، وإنما على وجود قدرة اجتماعية على احتواء نتائجه وإعادة بناء العلاقات، فالقبائل احتفظت بهوياتها ومصالحها المستقلة، لكنها ظلت في الوقت نفسه مرتبطة بمجال جغرافي واقتصادي واجتماعي مشترك، مما جعل استمرار الخصومة بصورة مطلقة أمرًا يتعارض في كثير من الحالات مع مصالح الأطراف نفسها. يتضح من تحليل أنماط العلاقات بين القبائل الليبية أنها جمعت بين مستويين متداخلين؛ أولهما مستوى التضامن الداخلي القائم على القرابة والانتماء، وثانيهما مستوى العلاقات الخارجية الذي قام على المصاهرة والجوار والتحالف والتبادل الاقتصادي والوساطة، وفي المقابل ظهرت النزاعات والمنافسات، خاصة حول الموارد ومناطق النفوذ، إلا أنها لم تكن الصورة الوحيدة للعلاقات بين القبائل.

وأتاح نظام الصفوف والتحالفات الانتقال من الولاء القبلي المحدود إلى التعاون بين مجموعة من القبائل عندما تتلاقى مصالحها، في حين أسهمت الأسواق والقوافل والواحات والزوايا والزعامات المحلية في إيجاد مجالات إضافية للتواصل، وبذلك تشكل التعايش في المجتمع الليبي عبر توازن مستمر بين الاختلاف والمصلحة، وبين المنافسة والحاجة إلى التعاون. ويرى الباحث أن مرونة العلاقات القبلية كانت من أهم العوامل التي حافظت على قدر من التماسك الاجتماعي داخل المجتمع الليبي؛ فالقبيلة لم تكن أداة للانقسام فحسب، بل مثلت في حالات متعددة منطلقًا لبناء التحالف والوساطة والتضامن، واكتسبت هذه الخصائص أهمية سياسية أكبر في ظل الحكم العثماني، حين أصبحت العلاقات بين القبائل وبينها وبين السلطة جزءًا أساسيًا من معادلة الاستقرار وإدارة الأقاليم، وهو ما يتناوله المبحث الثاني.

المبحث الثاني: العلاقات بين القبائل الليبية خلال العهد العثماني وأثرها في التعايش

شهدت العلاقات بين القبائل الليبية خلال العهد العثماني، ولا سيما العهد العثماني الثاني الممتد من سنة 1835م إلى سنة 1911م، تحولات مهمة ارتبطت بمحاولة الدولة إعادة فرض سلطتها المباشرة على الأقاليم الليبية بعد إنهاء حكم الأسرة القرمانلية، وقد وجدت الإدارة العثمانية أمامها مجتمعًا تحتل فيه القبائل والقوى المحلية مكانة مؤثرة، ولا تستطيع السلطة إدارة المناطق الداخلية أو المحافظة على الأمن وجمع الضرائب من دون التعامل مع شيوخ القبائل وأعيانها.

ولم تكن القبائل الليبية موحدة في موقفها من السلطة أو بعضها من بعض؛ إذ ظهرت تحالفات قبلية واسعة عارضت الإدارة العثمانية، بينما تعاونت قبائل أخرى معها، كما تغيرت المواقف بحسب المصالح والظروف السياسية والعسكرية، وقد أوجد ذلك حالة من التفاعل المستمر بين التحالف والتنافس والوساطة والمصالحة، بحيث لم تكن العلاقات القبلية قائمة على الصراع وحده، وإنما تضمنت صورًا متعددة من التعاون وإعادة التوازن بعد انتهاء النزاعات.

وتكشف دراسة هذه العلاقات أن القبيلة أدت دورًا مزدوجًا خلال العهد العثماني؛ فمن ناحية كانت إحدى القوى التي تحد من قدرة الإدارة المركزية على فرض سيطرتها بصورة مطلقة، ومن ناحية أخرى كانت إحدى الأدوات التي استعانت بها السلطة في إدارة المناطق وحفظ الأمن وتسوية النزاعات، كما ساعدت التحالفات والصلح والوساطة والزوايا الدينية والمجالس المحلية على إنشاء قنوات للتواصل بين الجماعات القبلية، وهو ما انعكس على مستوى التعايش والاستقرار الاجتماعي والسياسي.

المطلب الأول: صور التعاون والتحالف والتنافس بين القبائل خلال العهد العثماني

اتسمت العلاقات بين القبائل الليبية في العهد العثماني بالتغير وعدم الثبات؛ إذ كانت التحالفات تتشكل وفق الظروف السياسية وموازين القوى والمصالح المحلية، ويمكن لقبيلة أن تتعاون مع السلطة في مرحلة ثم تعارضها في مرحلة أخرى، كما أمكن لقبائل مختلفة أن تتجاوز خلافاتها وتدخل في تحالف واحد عندما تواجه خطرًا مشتركًا، وفي المقابل، استغادت الإدارة العثمانية من الخلافات القائمة بين بعض القبائل في مواجهة التحالفات المناوئة لها، مما جعل العلاقات القبلية جزءًا أساسيًا من معادلة الحكم والاستقرار.

أولًا: الصفوف والتحالفات القبلية

مثّلت ظاهرة الصفوف القبلية أحد أهم مظاهر التعاون السياسي بين القبائل الليبية، إذ قامت على اجتماع مجموعة من القبائل أو الفروع في تحالف يتجاوز حدود النسب المباشر، ويستهدف تحقيق مصالح مشتركة أو مواجهة تحالف آخر أو التصدي لسياسات السلطة، وقد أظهرت هذه الصفوف أن الانتماء القبلي لم يمنع القبائل من تكوين أطر سياسية أوسع عندما تستدعي الظروف ذلك.

وارتبطت بعض أبرز هذه التحالفات بالمناطق الغربية من البلاد خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر، حيث قاد الشيخ غومة المحمودي، المنتمي إلى قبيلة المحاميد، حركة واسعة في الجبل الغربي والمناطق المجاورة، واستندت حركته إلى قاعدة قبلية لم تقتصر على المحاميد وحدهم، وإنما اتصلت بعدد من القبائل والجماعات التي التقت معه في موقفها من الإدارة العثمانية. (30)

وقد عرف أحد التحالفات المرتبطة بهذه الحركة باسم **صف شداد** أو ما ارتبط في بعض الكتابات بتحالف «عرب الغرب»، وهو ما يدل على وجود صورة من التنظيم السياسي بين عدد من القوى القبلية، وبين عمرو سعيد بغني أن حركة الصفوف لم تكن مجرد تجمع مؤقت لأفراد متفرقين، وإنما كان لها أثر في تكوين التحالفات السياسية والاجتماعية التي استمرت آثارها في مراحل لاحقة من التاريخ الليبي. (31)

ويكشف تكوّن هذه التحالفات عن أن العلاقة بين القبائل قامت في جانب منها على إدراك المصلحة المشتركة، إذ استطاعت جماعات تختلف في تكوينها المحلي أن تتحرك ضمن صف واحد عندما تلاقت مصالحها، كما أن التحالف لم يكن يعني زوال شخصية كل قبيلة، وإنما حافظت الجماعات المشاركة على بنيتها الخاصة مع التزامها بموقف مشترك تجاه قضية معينة.

وقد ظهر التغير في خريطة التحالفات بصورة واضحة في منطقة الجبل الغربي؛ إذ تشير دراسة نعيمة اليعقوبي إلى أن الشيخ غومة المحمودي استطاع استقطاب جماعات وقبائل حول حركته، وأن الصراع مع الإدارة العثمانية لم يظل محصوراً بين السلطة وقبيلة واحدة، بل اتسع ليشمل مجموعة من القوى المحلية التي تغيرت درجة مشاركتها تبعاً لتطور الأحداث. (32)

ويظهر نظام الصفوف والتحالفات بوصفه أحد أبرز مظاهر المرونة السياسية في العلاقات القبلية؛ فالقبائل لم تتحرك دائماً كوحدات منعزلة، بل استطاعت إنشاء تحالفات تتجاوز النسب المباشر، مما أسهم في بناء روابط سياسية بين جماعات مختلفة وأوجد خبرة في العمل المشترك أفاد منها المجتمع الليبي في مراحل تاريخية لاحقة.

ثانياً: التفاعل بين القبائل والإدارة العثمانية

لم تعتمد الإدارة العثمانية على القوة العسكرية وحدها في التعامل مع القبائل، إذ أدركت أن إخضاع المناطق الداخلية يحتاج إلى التفاهم مع القوى المحلية والاستفادة من مكانة شيوخ القبائل وأعيانها، ولذلك تراوحت السياسة العثمانية بين المواجهة المباشرة من جهة، والاستمالة والعفو وإدماج القيادات المحلية في الإدارة من جهة أخرى.

وقد ظهرت هذه السياسة بوضوح خلال الصراع مع حركة غومة المحمودي؛ إذ عملت السلطة على تفكيك التحالفات المناوئة لها واستمالة بعض القبائل والقيادات، ويذكر محمد امحمد الطوير أن الإدارة العثمانية لجأت إلى بث الخلاف داخل صفوف القوى المؤيدة لغومة والاستفادة من القبائل والقيادات التي قبلت التعامل معها، وهو ما ساعدها تدريجياً على إعادة بسط سيطرتها على أجزاء واسعة من طرابلس الغرب. (33)

كما تكشف أحداث الجبل الغربي عن تغير المواقف القبلية تبعاً للظروف، فقد كانت بعض الجماعات تنتقل بين المعارضة والتفاهم مع الإدارة، وظهرت محاولات للعفو عن القبائل أو استمالتها بعد انتهاء بعض المواجهات، وتشير دراسة النظام الإداري في الجبل الغربي إلى أن عدداً من القبائل أبدى في مراحل معينة استعداداً لقبول السلطة الجديدة والتعامل معها بعد مراحل من الاضطراب، بينما عادت بعض القوى مرة أخرى إلى مساندة الحركات المناوئة للإدارة عندما تغيرت الظروف.

ولم يقتصر إدماج القوى المحلية على التسويات السياسية، بل تطور مع الإصلاحات الإدارية العثمانية إلى إشراك بعض المشايخ والأعيان في المجالس المحلية، وفي واحات الجفرة أتاح التتظيمات الإدارية الجديدة المجال أمام عدد من الوجهاء والمشايخ للمشاركة في مجالس الإدارة، ولو بدرجات متفاوتة، وبذلك أصبح بعض ممثلي المجتمع المحلي جزءاً من قنوات الاتصال الرسمية بين السكان والحكومة. (35)

وكان لهذه المشاركة أثر يتجاوز علاقة القبيلة بالسلطة، لأنها أتاح لشيوخ وأعيان مناطق متعددة الاجتماع داخل إطار إداري واحد ومناقشة قضايا تتصل بالضرائب والأمن والمصالح المحلية، ومن ثم نشأت إلى جانب الوسائل القبلية التقليدية قنوات إدارية يمكن استخدامها لمعالجة المشكلات وتنظيم العلاقات بين سكان المناطق التابعة للوحدة الإدارية نفسها. ويتضح من ذلك أن علاقة القبائل بالإدارة العثمانية لم تكن قائمة على الطاعة أو الرفض المطلقين، وإنما خضعت للمفاوضة وتغير المصالح، وقد ساعد انتقال الدولة تدريجياً من المواجهة وحدها إلى الاستيعاب والإدماج الإداري على تخفيف بعض صور الصراع، ومنح القيادات المحلية مساحة للمشاركة في إدارة شؤون مناطقها.

ثالثاً: التنافس القبلي وتغير خريطة التحالفات

إلى جانب التعاون والتحالف، شهدت المرحلة العثمانية صوراً متعددة من التنافس والنزاع بين القبائل والجماعات المحلية، وارتبطت هذه النزاعات أحياناً بالموقف من السلطة، وأحياناً أخرى بالمصالح المحلية والأرض والمياه والنخيل والضرائب ومناطق النفوذ، ولم تكن خطوط الخصومة ثابتة؛ إذ أدى تغير الظروف إلى إعادة بناء التحالفات بصورة متكررة. وتبرز أحداث الجبل الغربي مثلاً واضحاً على ذلك، فقد شهدت مراحل حركة غومة المحمودي انضمام قبائل وجماعات إلى جانبه ثم ابتعاد بعضها أو طلبها العفو من السلطة، قبل أن تتجدد بعض التحالفات في مراحل لاحقة، وتشير اليقوي إلى مشاركة مجموعات قبلية متعددة في الأحداث التي شهدتها الجبل، وإلى تجدد انضمام بعض القوى إلى غومة في خمسينيات القرن التاسع عشر، مما يدل على أن العلاقات السياسية بين القبائل لم تكن جامدة، وإنما كانت تتأثر بموازين القوى والظروف المحيطة بها. (36)

كما استخدمت الإدارة العثمانية التنافس بين القبائل في مواجهة الحركات المعارضة، فبذل الدخول في مواجهة شاملة مع جميع القوى القبلية، سعت إلى الاستفادة من الخصومات المحلية وإستمالة جماعات معينة، ثم استخدام القوى المتعاونة معها لتقليص نفوذ التحالفات المناوئة، وقد أسهم ذلك في إعادة رسم خريطة العلاقات بين القبائل، لأن موقف كل جماعة من السلطة أصبح عاملاً إضافياً في تحديد تحالفاتها وخصوماتها. (37)

وتكشف واحات الجفرة بدورها عن نوع آخر من النزاعات يتعلق بالمصالح والموارد، فقد وقعت خلافات بين أهالي سوكنة وهون حول بعض غابات النخيل وحقوق الانتفاع بها، ونتج عن ذلك اعتداءات وشكاوى متبادلة وصلت إلى الإدارة المحلية والولاية، وتؤكد هذه الوقائع أن المصالح الاقتصادية ظلت أحد العوامل التي يمكن أن تؤدي إلى توتر العلاقات بين الجماعات المحلية حتى في الفترات التي جمعتها فيها وحدة إدارية واحدة. (38)

إلا أن أهمية هذه النزاعات تكمن كذلك في أنها لم تستمر دائماً بصورة مفتوحة، بل دفعت الأطراف والسلطة والأعيان إلى البحث عن وسائل للتسوية، وهو ما يؤكد أن المنافسة كانت جزءاً من العلاقات القبلية وليست نقيضاً دائماً للتعايش، فالمجتمع الذي عرف الصراع عرف في الوقت نفسه آليات لإيقافه وإعادة التواصل بين أطرافه.

وتؤكد الوقائع السابقة أن العلاقات بين القبائل الليبية خلال العهد العثماني جمعت بين التحالف والتعاون والتنافس في آن واحد، فقد أظهرت الصفوف القبلية قدرة الجماعات المحلية على بناء تحالفات تتجاوز رابطة النسب، بينما بين التفاعل مع الإدارة العثمانية أن مواقف القبائل كانت قابلة للتغير تبعاً للمصالح وموازين القوى.

المطلب الثاني: أثر العلاقات القبلية في الاستقرار والتعايش الاجتماعي والسياسي

لا يمكن قياس أثر العلاقات القبلية في التعايش بمجرد غياب النزاع؛ لأن المجتمع الليبي خلال العهد العثماني عرف الخصومات والحركات المعارضة والتنافس على الموارد، وإنما يظهر التعايش بصورة أكبر في قدرة الجماعات على إنهاء الخلاف، والوصول إلى التسويات، وإنشاء قنوات للوساطة، والمحافظة على المصالح المشتركة رغم وجود اختلافات سابقة. وقد ساعدت في ذلك مجموعة من المؤسسات والفاعلين، من بينهم شيوخ القبائل والأعيان والمجالس المحلية والزوايا السنوسية، إلى جانب تدخل الإدارة في عدد من النزاعات، وأدت هذه الآليات إلى إيجاد مساحة مشتركة تسمح بعودة العلاقات بين الجماعات بعد الخصومة، ومن ثم المحافظة على قدر من الاستقرار الاجتماعي والسياسي.

أولاً: الصلح والوساطة في تسوية النزاعات

مثل الصلح إحدى الوسائل المهمة في معالجة النزاعات بين الجماعات المحلية، حيث كان استمرار الخلاف يهدد الأمن والمصالح الاقتصادية وحركة السكان، الأمر الذي دفع الشيوخ والأعيان والسلطات المحلية في كثير من الحالات إلى التدخل لتقريب وجهات النظر.

وتقدم منطقة الجفرة نموذجاً واضحاً لهذه الممارسة، فبعد الاضطرابات التي شهدتها المنطقة في النصف الأول من القرن التاسع عشر، سعت الإدارة إلى إعادة الاستقرار بين سكان الواحات المختلفة، وتظهر الوثائق التي اعتمد عليها أبو القاسم السنوسي قنّه أن القائد محمد البلعزي سعى بعد دخوله الجفرة إلى إعادة ترتيب العلاقة بين أهالي هون وسوكنة والتوفيق بينهم، حتى عادت العلاقة بين الطرفين إلى نمط من التعامل المشترك بعد فترة من الاضطراب.⁽³⁹⁾

كما تكشف الوثائق عن استمرار الخلاف بين أهالي هون وسوكنة في مراحل لاحقة بسبب المصالح المرتبطة بالانخيل والأراضي، إلا أن الإدارة لم تترك النزاع مفتوحاً، ففي سنة 1878م تدخلت الولاية، واستعانت ببعض التجار والأعيان وأعضاء مجلس الإدارة، وأوكلت إليهم مهمة إصلاح ذات البين والعمل على إزالة أسباب الخلاف بين الطرفين، بما يكشف عن استخدام الوساطة الاجتماعية والإدارية معاً في معالجة النزاعات المحلية.⁽⁴⁰⁾

وتشير إحدى الوثائق كذلك إلى عقد صلح بين مشايخ سوكنة ومشايخ هون وودان، وانتهاء الخصومة بالرضا والتسامح وتحديد الالتزامات المالية المترتبة على الأطراف، وتكتسب هذه الواقعة أهمية لأنها تبين أن النزاع على الموارد لم يمنع القبائل والجماعات المتخاصمة من العودة إلى التفاوض وقبول التسوية عندما تتوافر وساطة قادرة على تنظيم حقوق الأطراف.⁽⁴¹⁾

ويؤكد ذلك أن الصلح لم يكن مجرد موقف أخلاقي، بل أداة عملية للمحافظة على انتظام الحياة الاجتماعية والاقتصادية؛ لإعادة فتح قنوات الاتصال بعد النزاع أسهمت في حماية المصالح المشتركة ومنعت تحول الخلافات المحدودة إلى قطيعة دائمة.

ثانياً: دور الزوايا السنوسية في التقريب بين القبائل

مثلت الزوايا السنوسية خلال القرن التاسع عشر إحدى المؤسسات التي اكتسبت تأثيراً اجتماعياً واسعاً، ولا سيما في برقة والمناطق الداخلية والصحراوية، ولم يقتصر دورها على التعليم والشؤون الدينية، بل أصبحت في عدد من المناطق موضع ثقة يمكن اللجوء إليه في تسوية الخلافات وتقريب الجماعات.

وقد ساعد تنظيم الزوايا وانتشارها بين القبائل على توفير إطار يتجاوز الانقسامات المحلية، ويشير ن. إ. بروشين إلى وجود توافق بين انتشار التنظيم السنوسي والبنية القبلية، وأن الزوايا ارتبطت بالقبائل والتجمعات الواقعة في مناطق انتشارها، بما جعل الحركة السنوسية جزءاً من شبكة العلاقات الاجتماعية والاقتصادية التي ربطت سكان برقة والصحراء في القرن التاسع عشر.⁽⁴²⁾

وتظهر الوظيفة التصالحية للزوايا بصورة مباشرة في إحدى الوثائق التي نشرها أحمد صدقي الدجاني، والمؤرخة في 9 رجب 1297هـ، والمتعلقة بخلاف وقع بين أهالي هون وسوكنة؛ إذ تمت تسوية الخصومة في **زاوية هون السنوسية**، ثم قدم ثمانية عشر رجلاً من أعيان هون إلى متصرف فزان إفادة بانتهاء الخلاف بين الطرفين. (43)

وتوضح هذه الواقعة أن الزاوية استطاعت أداء وظيفة وسيطة بين جماعات كانت بينها خصومة، مستفيدة من مكانتها الدينية والاجتماعية، كما أن قبول الطرفين الاحتكام إلى هذا الإطار يدل على وجود مؤسسات تحظى بدرجة من الثقة تتجاوز الانتماءات المحلية الضيقة.

ولم تكن هذه الوظيفة منفصلة عن طبيعة الحركة السنوسية التي انتشرت في مناطق تمر بها طرق القوافل وتعيش فيها قبائل متعددة، إذ تطلب استمرار النشاط الديني والاجتماعي والاقتصادي درجة من الأمن والتفاهم بين الجماعات، ولذلك ساعد وجود الزوايا على تكوين مساحات للالتقاء والتواصل، وأسهم تدريجياً في ربط عدد من القبائل ضمن شبكة دينية واجتماعية أوسع.

وأدت المؤسسات الدينية دوراً مكماً لدور الأعراف وشيوخ القبائل؛ فعندما لا تكفي الوساطة داخل الجماعة كان من الممكن اللجوء إلى مرجعية دينية تحظى بقبول أطراف متعددة، وقد ساعد هذا الدور على توسيع شبكة العلاقات بين القبائل، وربط المصالحة المحلية بإطار اجتماعي وديني أوسع.

ثالثاً: مشاركة الشيوخ والأعيان في دعم الاستقرار المحلي

أدت التحولات الإدارية التي شهدتها العهد العثماني الثاني إلى فتح مجال أوسع أمام الشيوخ والأعيان للمشاركة في بعض المجالس المحلية، فأصبحت العلاقة بين السلطة والمجتمع لا تمر فقط عبر الموظفين العثمانيين، وإنما شارك فيها أشخاص يمتلكون نفوذاً اجتماعياً داخل مناطقهم.

وتبين دراسة واحات الجفرة أن مجالس الإدارة ضمت بين أعضائها عدداً من أصحاب المكانة المحلية من الشيوخ والأعيان والقضاة والوجهاء، وأن وجودهم أتاح لهم المشاركة، وإن بدرجات متفاوتة، في إدارة القضايا المحلية وربط السكان بالسلطة. (44) وقد ساعد ذلك على إدخال جزء من العلاقات التقليدية في إطار إداري منظم، بحيث أصبحت بعض المشكلات تُعرض في المجالس بدل بقائها محصورة في دائرة المواجهة المباشرة بين الجماعات.

وظهرت أهمية هذا الدور عند وقوع الخلافات، إذ استعانت الإدارة بالأعيان وأعضاء المجالس في جهود المصالحة، كما حدث في النزاع بين هون وسوكنة، ويكشف ذلك عن تداخل آليات التنظيم الرسمي مع المكانة التقليدية لوجهاء المجتمع؛ فالدولة استفادت من قبول هؤلاء داخل جماعاتهم، بينما استفادت القبائل من وجود ممثلين قادرين على نقل مطالبها والتفاوض بشأنها. (45)

كما اتجهت الدولة العثمانية في بعض مراحل الصراع مع القبائل إلى استمالة القيادات بدل الاعتماد الدائم على المواجهة المسلحة، وقد ساعدت هذه السياسة على انتقال عدد من القوى المحلية من المعارضة إلى التسوية والتعاون، وإن لم يمنع ذلك عودة التوتر في أوقات أخرى، ويكشف هذا التغير أن الاستقرار خلال العهد العثماني كان يقوم إلى حد كبير على التفاوض المستمر بين السلطة والقوى المحلية، وليس على خضوع كامل ومستقر للقبائل. (46)

وقد أسهم هذا التفاعل في توفير قدر من الاستقرار يسمح باستمرار الحياة الاقتصادية والاجتماعية، فالمجالس والصلح والوساطة والعفو والتحالفات الجديدة جميعها كانت وسائل لإعادة التوازن بعد الأزمات، ولم تكن هذه الآليات قادرة على منع النزاعات بصورة نهائية، لكنها حذت من تحول كثير منها إلى انقسام دائم بين الجماعات.

وبين تحليل هذه العلاقات أن أثرها في التعايش الاجتماعي والسياسي خلال العهد العثماني لم ينتج عن غياب المنافسة أو الصراع، بل عن وجود آليات اجتماعية وسياسية قادرة على احتوائهما، فقد وفرت التحالفات إطاراً للتعاون عند تلاقي

المصالح، وأتاحت المصالحة والوساطة إعادة الاتصال بعد النزاعات، بينما أسهمت المجالس الإدارية في إدخال بعض الخلافات ضمن قنوات تفاوض أكثر تنظيمًا.

كما يظهر أن التحالفات القبلية ساعدت أحيانًا على توسيع دائرة التضامن خارج إطار القبيلة الواحدة، وأن التجارب المتكررة للنزاع والمصالحة كوّنت خبرة في التفاوض والتعامل مع الاختلاف، ويرى الباحث أن أهمية هذه الخبرة التاريخية تتمثل في قدرتها على إظهار أن البنية القبلية استطاعت إنتاج التعاون كما استطاعت إنتاج التنافس، وأن التعايش ارتبط بمرونة الانتقال بين هذين النمطين.

وتكشف التجربة العثمانية بوجه عام أن التعايش بين القبائل الليبية كان توازنًا متحركًا يقوم على المصالح والعرف والتحالف والمصالحة والوساطة، وليس حالة ثابتة من الانسجام، وازدادت أهمية هذا الرصيد من العلاقات مع بداية الاحتلال الإيطالي سنة 1911م، حين واجهت القبائل تحديًا خارجيًا جديدًا فرض إعادة النظر في التحالفات والمواقف، وأفضى إلى صور أوسع من التضامن والمقاومة، وهو ما يعالجه المبحث الثالث.

المبحث الثالث: العلاقات القبلية خلال الاحتلال الإيطالي وتحولات التعايش والمقاومة

أحدث الاحتلال الإيطالي للبييا سنة 1911م تحولًا عميقًا في طبيعة العلاقات السياسية والاجتماعية بين القبائل الليبية، إذ انتقلت البلاد من مرحلة كانت فيها العلاقات القبلية تتأثر بدرجة كبيرة بمواقفها من الإدارة العثمانية والمنافسة على الموارد والنفوذ المحلي، إلى مرحلة أصبح فيها الوجود الاستعماري عاملاً خارجيًا ضاغطاً أعاد ترتيب كثير من المواقف والتحالفات، ولم يؤد الاحتلال إلى زوال الخلافات القبلية بصورة فورية، إلا أنه أوجد مصلحة مشتركة دفعت قطاعات واسعة من القبائل إلى تجاوز جانب من تنافسها والتعاون في مواجهة القوات الإيطالية.

وازدادت أهمية التنظيم القبلي بعد توقيع معاهدة أوشي-لوزان سنة 1912م وانسحاب القوات والموظفين العثمانيين؛ إذ أصبحت القوى المحلية الليبية أمام مسؤولية أكبر في تنظيم المقاومة والدفاع عن المناطق الداخلية، واختلقت مواقف القيادات والجماعات المحلية بين الاستمرار في المقاومة، وقبول التفاوض، والهجرة، أو التعامل المؤقت مع الإيطاليين، مما يؤكد أن العلاقات القبلية خلال الاحتلال لم تتخذ صورة واحدة ثابتة، وإنما خضعت لتغير الظروف وموازن القوى.⁽⁴⁷⁾

وقد برزت في هذه المرحلة أدوار لقيادات ومراكز محلية متعددة، من بينها الحركة السنوسية في برقة، وقيادات المقاومة في طرابلس الغرب وقران، وأصبحت القبائل تمثل القاعدة الاجتماعية الأساسية التي توفر الرجال والتموين ووسائل النقل والمعلومات للمقاومة، وفي المقابل، أدرك الاحتلال الإيطالي أهمية هذه الروابط، فحاول توظيف الخلافات القائمة بين القوى المحلية واستمالة بعضها، ثم لجأ في مراحل لاحقة إلى سياسات أكثر قسوة استهدفت فصل السكان عن المجاهدين وتفكيك شبكات الدعم الاجتماعي للمقاومة.

المطلب الأول: أثر الاحتلال الإيطالي في إعادة تشكيل العلاقات والتحالفات القبلية

أدى الاحتلال الإيطالي إلى تغيير كثير من المعادلات التي حكمت العلاقات القبلية في المرحلة السابقة، فقد أصبحت القبائل تتعامل مع سلطة استعمارية تسعى إلى السيطرة العسكرية المباشرة على الأرض، ولم يعد الخلاف متعلقًا فقط بالضرائب أو النفوذ الإداري أو المنافسة بين القوى المحلية، بل أصبح متصلاً بمسألة الدفاع عن الأرض والبقاء الاجتماعي والسياسي.

لكن الانتقال من التنافس إلى التضامن لم يحدث بصورة متساوية في جميع المناطق؛ فقد أظهرت السنوات الأولى للاحتلال مواقف متعددة بين القبائل والقيادات، وحاول الإيطاليون الاستفادة من هذا التباين، لذلك يمكن فهم المرحلة بوصفها عملية مستمرة لإعادة تشكيل التحالفات، جمعت بين التضامن أمام الخطر الخارجي واستمرار بعض المنافسات الداخلية.

أولاً: التحولات القبلية بعد الانسحاب العثماني وتعدد المواقف من الاحتلال

كان انسحاب الدولة العثمانية عقب معاهدة أوشي-لوزان من أهم العوامل التي أعادت تشكيل العلاقات بين القوى المحلية، فقد فقدت القبائل الإطار السياسي الذي كانت تتعامل معه خلال العهد العثماني، واضطرت إلى تحديد مواقفها من الاحتلال الإيطالي وفق إمكانياتها وظروف مناطقها وقياداتها.

وتشير دراسة الاحتلال الإيطالي للجنوب الليبي إلى أن أثر معاهدة أوشي-لوزان ظهر بصورة واضحة في طرابلس الغرب؛ إذ انقسمت بعض القيادات المحلية بين من قبل بنتائج المعاهدة ومن رفضها وقرر مواصلة المقاومة، وقد استفادت إيطاليا من هذا الاختلاف لتحقيق تقدم لم تستطع تحقيقه بسهولة خلال المرحلة الأولى من الحرب، بينما واصلت القوى الرفضية مواجهتها للقوات الإيطالية في الجبل والمناطق الداخلية. (48)

وفي برقة أصبحت الحركة السنوسية إطاراً أكثر أهمية بعد تراجع الوجود العثماني المباشر؛ فقد تولى أحمد الشريف السنوسي دوراً بارزاً في تنظيم المقاومة، ولم يقتصر نشاطه على المجال الديني، بل امتد إلى تعبئة القبائل واستمرار القتال ضد الاحتلال، كما برزت في طرابلس الغرب قيادات مثل سليمان الباروني ورمضان السويحلي، وهو ما يعكس انتقال جانب كبير من مسؤولية المقاومة إلى القوى المحلية بعد الانسحاب العثماني. (49)

وقد أسهم هذا الوضع في توسيع الوظيفة السياسية للقبيلة؛ إذ أصبحت قدرة قائد المقاومة على الاستمرار مرتبطة بمدى استجابتها له، وتوفيرها الرجال والمؤن ووسائل النقل والمعلومات، ولم تكن المقاومة جيشاً مركزياً موحداً في معظم مراحلها، بل اعتمدت بصورة كبيرة على جماعات محلية تتحرك وفق بنيتها القبلية وقياداتها، ثم تتجمع عند الحاجة لمواجهة القوات الإيطالية.

ويكشف ذلك أن الاحتلال لم يبلغ البنية القبلية، وإنما دفعها إلى أداء وظائف سياسية وعسكرية جديدة، فقد تحولت روابط القرابة والجوار والتحالف إلى أدوات يمكن استخدامها في التعبئة ونقل الأخبار وتجميع المقاتلين، مما منح العلاقات بين القبائل أهمية تتجاوز نطاقها الاجتماعي التقليدي.

ثانياً: إعادة تشكيل التحالفات القبلية في الغرب والجنوب

ظهرت قدرة القبائل على إعادة تشكيل علاقاتها بصورة واضحة في مناطق الجنوب، حيث لم تكن مقاومة الاحتلال نتيجة نشاط جماعة واحدة، وإنما قامت على تعاون عدد من القبائل والقيادات التي توزعت في مناطق الجفرة ووادي الشاطئ وفزان.

فبعد هزيمة بعض قوات المجاهدين في معركة جندوبة سنة 1913م انقسمت القوى المحلية بين من اضطرت إلى التسليم، ومن اتجه إلى الهجرة خارج البلاد، ومن قرر مواصلة المقاومة، وكان الشيخ محمد بن عبد الله البوسيفي من القيادات التي رفضت إنهاء المواجهة، واستعان بقبيلة القوائد في وادي الشاطئ التي أرسلت إليه ستين بغيراً، ثم تجمع حوله نحو ستمائة من أتباعه، وعقد اجتماعاً تقرر فيه الاستمرار في القتال إذا تقدمت القوات الإيطالية نحو فزان. (50)

وتظهر أهمية هذه الواقعة في أنها تكشف العلاقة المباشرة بين التضامن القبلي والقدرة العسكرية، فالإبل لم تكن مجرد وسيلة نقل، وإنما عنصراً أساسياً في الحركة الصحراوية ونقل المؤن والسلاح والمقاتلين، كما أن الدعم الذي حصل عليه البوسيفي أتاح له الانتقال من مقاومة محدودة إلى محاولة تنظيم قوة أوسع في المنطقة.

وقد استمر التنظيم وفق البنية القبلية نفسها؛ إذ تولى كل شيخ شؤون قبيلته من حيث حشد الرجال وتدريب التميمين والعتاد، ثم جرى توزيع هذه القوات في مواقع متعددة لمراقبة تقدم القوات الإيطالية، ويؤكد هذا الأسلوب أن المقاومة استطاعت الاستفادة من التنظيم القبلي القائم بدل إنشاء جهاز منفصل تماماً عنه. (51)

واتسعت دائرة التعاون لاحقاً عندما التحمت معظم قبائل منطقة القبلة ووادي الشاطئ بقوات البوسيفي، وانضمت إليه جماعات من الحسانة والمقارحة والقوائد وغيرها، كما حاولت قوافل محلية نقل السلاح من الجفرة إلى فزان رغم الرقابة الإيطالية

على الطرق. (52) ويكشف ذلك عن أن المقاومة لم تكن مجرد مواجهات عسكرية منفصلة، وإنما ارتبطت بشبكة من التعاون شملت توفير الرجال والسلاح ووسائل النقل والمعلومات.

وفي طرابلس الغرب ظهر نمط مشابه من إعادة ترتيب التحالفات في معركة القرضابية سنة 1915م، إذ ارتبطت التحركات التي سبقتها باتصالات بين عدد من القيادات ذات القواعد الاجتماعية والقبلية المختلفة، ومن بينهم عبد النبي بالخير من ورفلة، والمبروك المنتصر الترهوني، ورمضان السويحلي، وغيرهم، وقد أسهم تغير مواقف بعض القوى التي كانت تتحرك إلى جانب الإيطاليين في إحداث تحول مهم أثناء المواجهة، وهو ما يبين أن الحدود بين التعاون مع الاحتلال ومقاومته لم تكن ثابتة دائماً. (53)

وأعاد الاحتلال الإيطالي تشكيل التحالفات القبلية على أساس جديد؛ إذ أصبحت مواجهة القوة الخارجية عاملاً مؤثراً في تقريب قبائل وجماعات لم تكن بينها بالضرورة روابط سياسية دائمة خلال المرحلة السابقة.

ثالثاً: محاولات الاحتلال توظيف الانقسامات وإضعاف التحالفات

أدركت السلطات الإيطالية منذ السنوات الأولى أن القوة القبلية يمكن أن تعمل لصالح المقاومة أو ضدها، ولذلك حاولت الاستفادة من الخلافات القائمة واستمالة بعض القيادات والجماعات المحلية، وقد أتاحت حالات الانقسام بعد معاهدة أوشي-لوزان للإيطاليين فرصة للتقدم في بعض المناطق، كما استخدمت قوات مساندة محلية في عدد من الحملات.

إلا أن تجربة القرضابية كشفت مخاطر الاعتماد الإيطالي على هذه العناصر؛ فقد تحول مواقف بعض القوى الليبية المشاركة ضمن الحملة الإيطالية في إضعاف الجيش الإيطالي أثناء المعركة، وهو ما أدى بعد الهزيمة إلى تراجع ثقة القيادة الإيطالية في إمكانية الاعتماد الكامل على العناصر المحلية. (54)

وقد ترتب على انتصار القرضابية توسع المقاومة في عدد من المناطق؛ فحوصرت الحامية الإيطالية في ورفلة، وانسحبت قوات من مزدة، وتحرك أهالي ترهونة، وامتدت المقاومة في الجبل الغربي، كما عاد رمضان السويحلي إلى مصراته وواصل الضغط على القوات الإيطالية حتى انسحابها منها، وبذلك لم تبق نتائج المواجهة محصورة في مكان المعركة، بل انتقلت آثارها إلى مناطق متعددة وأعدت تنشيط شبكات المقاومة المحلية. (55)

غير أن النجاح العسكري لم يُنه الخلافات بين القيادات بصورة نهائية، وتكشف دراسة حديثة قارنت المصادر المكتوبة بالروايات الشفوية حول القرضابية أن الصورة التي قدمتها بعض الكتابات التقليدية عن وحدة كاملة ودائمة تحتاج إلى قدر من الحذر؛ فقد ظهرت بعد المعركة خلافات بين بعض قيادات الساحل والداخل، كما نشأت مراكز نفوذ متنافسة استطاعت إيطاليا لاحقاً الاستفادة من خلافاتها وإذكاء الصراع بينها. (56)

وتعد هذه الملاحظة مهمة لفهم طبيعة التعايش السياسي بين القبائل؛ لأن التضامن الذي فرضه الخطر الخارجي لم يمحُ بصورة كاملة المصالح والتنافسات السابقة، وإنما أعاد ترتيبها مؤقتاً، فقد تتوحد القوى في مواجهة مشتركة ثم تعود الخلافات إلى الظهور بعد زوال الخطر المباشر أو عند الاختلاف حول النفوذ والقيادة والغنائم.

وتشير الوقائع السابقة إلى أن الاحتلال الإيطالي أعاد تشكيل العلاقات القبلية في اتجاهين متوازيين؛ فقد دفع الخطر الخارجي كثيراً من القبائل والجماعات إلى توسيع نطاق التعاون وتبادل الدعم، وظهرت تحالفات جمعت قوى من مناطق متعددة، وفي المقابل حاول الاحتلال استغلال الانقسامات واستمالة بعض القوى، كما عادت بعض المنافسات إلى الظهور عقب الانتصارات العسكرية.

وتوضح هذه الوقائع أن العلاقات القبلية في ظل الاحتلال لم تنتقل من الانقسام إلى الوحدة بصورة مطلقة، بل أصبحت أكثر مرونة وتأثراً بالظروف، فكان التضامن يتسع مع اشتداد الخطر الخارجي، بينما تعود المنافسات عند تغير موازين القوى، وهو ما جعل التعايش السياسي في هذه المرحلة قائماً على التوفيق المستمر بين الانتماء القبلي والمصلحة المشتركة في مواجهة الاحتلال.

المطلب الثاني: دور التضامن القبلي في المقاومة والمحافظة على التماسك الاجتماعي والسياسي

لم تكن المقاومة الليبية ضد الاحتلال الإيطالي نشاطاً عسكرياً منفصلاً عن المجتمع، بل اعتمد استمرارها إلى حد بعيد على قدرة القبائل والأهالي على توفير الرجال والموارد والمعلومات والحماية للمجاهدين، ولذلك كان التضامن الاجتماعي جزءاً أساسياً من القدرة على المقاومة، وكانت العلاقة بين المجاهدين وسكان المناطق التي يتحركون فيها من أهم عناصر استمرار القتال.

وقد أدرك الإيطاليون هذه الحقيقة، فانقلبت سياساتهم تدريجياً من المواجهة العسكرية المباشرة إلى محاولة قطع الصلات بين السكان والمقاومة، ثم بلغت هذه السياسة أقصى صورها في عمليات التهجير القسري وتجميع السكان داخل المعتقلات خلال مرحلة إعادة الاحتلال الفاشي، ومن ثم تكشف دراسة التضامن القبلي عن أثر مزدوج: فقد دعم المقاومة وأسهم في المحافظة على التماسك، وفي الوقت نفسه أصبح هدفاً مباشراً للسياسات الاستعمارية.

أولاً: التعبئة القبلية وتقاسم أعباء المقاومة

أظهر التنظيم القبلي قدرته على تعبئة الموارد البشرية والمادية خلال مراحل متعددة من المقاومة، ففي الجنوب، كانت مسؤولية حشد المجاهدين والتموين والعتاد موزعة على شيوخ القبائل، وهو ما جعل كل جماعة قادرة على المشاركة بما تملكه من رجال وإبل ومواد تموين، ثم تجمع هذه الموارد ضمن قوة أوسع عند الضرورة. (57)

كما أن التحام معظم قبائل منطقة القبلة ووادي الشاطئ بقوات المقاومة يؤكد أن التعاون لم يكن مقتصرًا على المشاركة في المعارك نفسها، فقد شمل نقل السلاح عبر الطرق الداخلية، وتوفير الإبل، وإبلاغ المقاومين بتحركات الاحتلال، وإيواء المقاتلين أو تسهيل انتقالهم بين المناطق، مما حول العلاقات القبلية إلى شبكة دعم واسعة. (58)

وفي برقة لعب التنظيم السنوسي دوراً مهماً في الربط بين المقاومة والقبائل، إذ استطاعت الحركة السنوسية الاستفادة من انتشارها الاجتماعي وعلاقتها بالقبائل في تنظيم المقاومة تحت قيادة أحمد الشريف ثم في المراحل اللاحقة من الجهاد، ولم يكن وجود المجاهدين في الجبل الأخضر ممكناً بمعزل عن السكان؛ فقد احتاجوا بصورة دائمة إلى الغذاء والسلاح والذخائر والمعلومات التي تصل إليهم من الأهالي. (59)

وكانت أهمية هذا الارتباط واضحة إلى درجة أن السلطات الإيطالية اعتبرت فصل المجاهدين عن المجتمع شرطاً لإنهاء المقاومة، وهذا يعني أن التضامن لم يكن مجرد تعبير معنوي عن رفض الاحتلال، بل كان بنية عملية حافظت على قدرة المجاهدين على التحرك والبقاء ومواصلة القتال رغم التفوق العسكري الإيطالي.

وبذلك أسهم التنظيم القبلي في تحويل المقاومة من فعل تقوم به مجموعات مسلحة محدودة إلى نشاط يستند إلى قاعدة اجتماعية واسعة، كما أوجد تقاسم الأعباء بين الجماعات شعوراً بالمصلحة المشتركة، وساعد على تجاوز بعض الحدود القبلية عندما أصبح استمرار المقاومة يتطلب تعاوناً بين مناطق وجماعات متعددة.

ثانياً: القرصانية ودلالات التضامن بين القوى الليبية

تُعدّ معركة القرصانية من أبرز الأحداث التي تكشف قدرة القوى الليبية على التعاون في مواجهة الاحتلال، فقد شاركت فيها جماعات وقيادات ذات انتماءات ومواقع مختلفة، وأدت نتائجها إلى تنشيط المقاومة في مناطق واسعة من طرابلس الغرب.

وتشير الدراسة الحديثة للمصادر المدونة حول المعركة إلى أن عدداً كبيراً من المؤرخين عدّ القرصانية تعبيراً عن التماسك بين جبهات الجنوب والغرب والشرق، وأنها شهدت مشاركة عدد كبير من القبائل الليبية، كما ارتبط الانتصار بتراجع الوجود الإيطالي نحو بعض المناطق الساحلية ونشاط المقاومة في مرحلة لاحقة. (60)

وتؤكد دراسة الحرب السنوسية الإيطالية أن نتائج المعركة رفعت معنويات السكان والمجاهدين؛ فقد امتدت آثارها إلى ورفلة ومزدة وترهونة والجبل الغربي ومصراته، وأدت إلى تضيق نطاق السيطرة الإيطالية في الداخل، كما اعتبرت بعض

المصادر أن المعركة أسهمت في توحيد صفوف المقاومة في لحظتها وإفشال جانب من محاولات الاحتلال شق صفوف المجاهدين. (61)

إلا أن التحليل التاريخي يقتضي التمييز بين التضامن أثناء الخطر المشترك وبين الوحدة السياسية الدائمة، فقد أظهرت الروايات الشفوية التي حللتها دراسة خالد علي عبد القادر وجود خلافات حول الغنائم والقيادة بعد المعركة، كما كشفت عن تنافس بين مشروعات سياسية وقيادات مختلفة، وهي خلافات استفادت منها إيطاليا لاحقاً لإعادة بناء نفوذها. (62)

ولا يقلل ذلك من أهمية القرضابية، بل يقدم صورة أكثر واقعية للعلاقات القبلية والسياسية؛ فقد استطاعت قوى مختلفة التعاون عندما أصبح الهدف المباشر هو إلحاق الهزيمة بالاحتلال، ثم عادت تناقضاتها إلى الظهور بعد انتهاء المواجهة، ولذلك كان التعايش السياسي في تلك المرحلة قائماً على إمكان الاتفاق حول الهدف المشترك رغم عدم زوال الاختلافات. ويرى الباحث أن قيمة القرضابية بالنسبة لموضوع العلاقات القبلية لا تكمن في اعتبارها دليلاً على انتهاء الانقسامات، بل في إثبات أن الانتماءات القبلية والمحلية لم تمنع قيام تعاون واسع عند الضرورة، فقد حافظت الجماعات على خصوصيتها، واستطاعت في الوقت نفسه الدخول في فعل مشترك يتجاوز حدود القبيلة الواحدة.

ثالثاً: أثر القمع والمعتقلات في البنية الاجتماعية والتضامن

عندما عجزت القوات الإيطالية عن القضاء على المقاومة اعتماداً على القوة العسكرية وحدها، اتجهت في مرحلة إعادة الاحتلال الفاشي إلى استهداف البيئة الاجتماعية التي تستند إليها حركة الجهاد، وظهر ذلك بصورة خاصة في برقة، حيث كانت حركة المجاهدين بقيادة عمر المختار تحصل على الرجال والمؤن والسلاح والمعلومات من الأهالي.

وتبين دراسة المعتقلات الإيطالية أن القيادة الاستعمارية أدركت أن استمرار هذا الاتصال يسمح للمقاومة بتعويض خسائرها والمحافظة على حركتها، ولذلك عملت على فصل السكان عن المجاهدين عن طريق نقل أعداد كبيرة من الأهالي من قراهم ومناطقهم وتجميعهم في المعتقلات، وإنشاء مناطق فاصلة تحد من التواصل مع قوات المقاومة. (63)

وقد ترتب على هذه السياسة آثار اجتماعية واقتصادية واسعة؛ فقد أدى التهجير إلى إبعاد السكان عن أراضيهم ومواشيهم وتعطيل جانب مهم من النشاط الزراعي والرعي، كما أدى الاعتقال والمرض وسوء الظروف المعيشية والهجرة إلى إضعاف البنية الديمغرافية والاجتماعية للمجتمع، وتؤكد الدراسة نفسها أن الهدف من هذه الإجراءات لم يكن عسكرياً فقط، بل شمل إضعاف الروح المعنوية ومنع انتقال أخبار انتصارات المجاهدين إلى الأهالي وقطع قنوات الدعم بينهم. (64)

وتتضح خطورة هذه السياسة أكثر إذا نظرنا إليها من زاوية العلاقات القبلية؛ إذ كان نقل السكان إلى المعتقلات يعني اقتلاع الجماعات من مناطقها التقليدية ومنظومة علاقاتها الاقتصادية والاجتماعية، وتقليص قدرة الشيوخ والأسر على ممارسة وظائفها المعتادة في الحماية والتكافل وتنظيم الموارد، وقد استهدفت سياسة التجميع بذلك أحد الأسس التي قامت عليها مقاومة الاحتلال، وهو الترابط بين الجماعة وأرضها وقياداتها وشبكاتهما المحلية.

وقد خلصت دراسة ليبية حديثة عن الآثار الاجتماعية لمعتقلات الفترة 1929-1934م إلى أن سياسات التهجير والتجميع أدت إلى تفكيك جانب من الوحدات القبلية التقليدية وإضعاف الاقتصاد الرعي، لكنها في المقابل أوجدت داخل المعتقلات تجربة معاناة مشتركة بين جماعات مختلفة، وهو ما أسهم في توسيع الشعور بالمصير المشترك وتجاوز بعض صور الانتماء المحلي الضيق. (65)

كما يبين الكتاب المترجم عمر المختار وإعادة الاحتلال الفاشي لليبيا أن المشروع الإيطالي في برقة استهدف بصورة مباشرة فصل السكان عن قوات المقاومة وإخضاع المجال الريفي لرقابة مشددة، وهو ما يكشف أن السيطرة على المجتمع كانت جزءاً أساسياً من استراتيجية القضاء على الجهاد، وليست نتيجة جانبية للعمليات العسكرية. (66)

وتؤكد هذه المرحلة أن الاحتلال الإيطالي لم يواجه المجاهدين وحدهم، بل استهدف العلاقات الاجتماعية التي جعلت المقاومة ممكنة، وعلى الرغم من نجاح سياسات القمع والمعتقلات في إضعاف القدرة العسكرية للمقاومة في نهاية المطاف، فإن التجربة المشتركة التي عاشتها الجماعات الليبية رسخت ذاكرة جماعية ارتبطت بالمقاومة والتهجير والمعاناة.

يتبين من خلال دراسة التضامن القبلي أن العلاقات بين القبائل كانت أحد الموارد الأساسية التي اعتمد عليها المجتمع الليبي في مواجهة الاحتلال الإيطالي؛ فقد وفرت القبائل الرجال ووسائل النقل والتموين والمعلومات، وأتاحت التحالفات إمكانية تنظيم المقاومة على مساحات جغرافية واسعة، كما أثبتت أحداث مثل المقاومة في فزان ومعركة القرضابية أن الخلافات المحلية لم تمنع قيام التعاون عندما ظهر خطر مشترك.

وتكشف هذه المرحلة كذلك أن التضامن لم يكن دائماً أو مطلقاً؛ فقد عادت المنافسة بين بعض القيادات بعد انتهاء المواجهات الكبرى، واستطاعت إيطاليا استغلال جانب من هذه الخلافات، لذلك اتسمت العلاقة بين القبيلة والتعايش السياسي بالتعقيد، إذ جمعت بين قدرة القبيلة على إنتاج التضامن وإمكان إعادة إنتاج المنافسة في ظروف أخرى.

ويرى الباحث أن أبرز تحول أحدثه الاحتلال الإيطالي في العلاقات القبلية تمثل في توسيع دائرة المصلحة المشتركة؛ فبينما ارتبطت التحالفات في المرحلة السابقة غالباً بالمصالح المحلية والموقف من السلطة العثمانية، أوجد الاحتلال تهديداً من الأرض والسكان والموارد، فدفع قبائل وجماعات متعددة إلى التعاون ضمن مقاومة تجاوزت في لحظات مهمة الحدود القبلية والإقليمية، كما أسهمت سياسة المعتقلات والتهجير، رغم استهدافها تفكيك هذه الروابط، بصورة غير مباشرة في تعميق الشعور بالمصير المشترك بين قطاعات من المجتمع.

وتدل هذه المعطيات على أن العلاقات القبلية خلال الاحتلال الإيطالي انتقلت من شبكة يغلب عليها التوازن بين المصالح المحلية إلى شبكة أصبحت فيها قضية المقاومة والبقاء عنصراً مركزياً، ولم يؤد ذلك إلى اختفاء الانتماء القبلي، بل أعاد توظيفه في خدمة التضامن والتعبئة والدفاع عن المجتمع، فغدت القبيلة عاملاً مؤثراً في المحافظة على قدر من التماسك الاجتماعي والسياسي خلال واحدة من أكثر مراحل التاريخ الليبي الحديث اضطراباً.

الخاتمة

تناولت هذه الدراسة العلاقات بين القبائل الليبية وأثرها في التعايش الاجتماعي والسياسي خلال العهدين العثماني والإيطالي، انطلاقاً من أهمية القبيلة بوصفها إحدى أهم الوحدات الاجتماعية والسياسية التي أسهمت في تشكيل المجتمع الليبي خلال مراحل تاريخية طويلة، وقد أظهرت الدراسة أن القبيلة لم تكن مجرد رابطة قائمة على النسب والقرابة، وإنما مثلت تنظيمًا اجتماعيًا مرناً أدى وظائف متعددة في الحماية وتنظيم الموارد وإدارة الخلافات وتمثيل الجماعات المحلية، فضلاً عن دورها في بناء التحالفات وتحديد طبيعة العلاقة مع السلطة.

وأوضحت الدراسة أن العلاقات بين القبائل الليبية اتسمت بالتنوع، فلم تكن قائمة بصورة دائمة على الصراع أو التنافس، كما لم تكن علاقات انسجام مطلق، وإنما جمعت بين المصاهرة والجوار والتحالف والتبادل الاقتصادي والوساطة والصالح، إلى جانب النزاعات المرتبطة بالأرض والمياه والمراعي ومواقع النفوذ، وقد ساعدت المصالح المشتركة والأعراف الاجتماعية ومكانة الشيوخ والأعيان والمؤسسات الدينية على الحد من امتداد بعض النزاعات وتهيئة المجال لاستعادة العلاقات بين الأطراف.

وزادت أهمية القبائل في الحياة السياسية خلال العهد العثماني، ولا سيما العهد العثماني الثاني، نتيجة حاجة الإدارة إلى التعامل مع القوى المحلية في المناطق الداخلية، وتراوحت العلاقة بين القبائل والسلطة بين المعارضة والمواجهة من ناحية، والتفاوض والتعاون والاندماج في الإدارة من ناحية أخرى، كما ظهرت الصفوف والتحالفات القبلية بوصفها صورة من صور العمل المشترك بين جماعات لا تجمع بينها بالضرورة رابطة نسب مباشرة، وهو ما يعكس مرونة العلاقات السياسية وقدرة القبائل على تجاوز حدودها الخاصة عندما تتلاقى المصالح.

كما بينت الدراسة أن الصلح والوساطة أديا دوراً مهماً في المحافظة على الاستقرار الاجتماعي؛ فقد تدخل شيوخ القبائل والأعيان والمجالس المحلية في العديد من المنازعات، كما أسهمت الزوايا، وخاصة الزوايا السنوسية في بعض المناطق، في تقريب الجماعات وتسوية الخلافات، وتؤكد هذه الممارسات أن التعايش في المجتمع الليبي لم يكن مرادفاً لغياب النزاع، وإنما تمثل في قدرة المجتمع على إدارة الاختلاف وإعادة بناء العلاقات بعد حدوثه.

ومع بداية الاحتلال الإيطالي سنة 1911م دخلت العلاقات القبلية مرحلة جديدة، إذ أصبح الخطر الخارجي عاملاً مؤثراً في إعادة تشكيل التحالفات، وقد دفعت سياسات الاحتلال عدداً من القبائل والجماعات إلى التعاون وتقديم الرجال والسلاح والمؤن ووسائل النقل للمقاومة، كما أسهمت العلاقات القبلية في نقل المعلومات وحماية المجاهدين وربط مناطق المقاومة ببعضها ببعض.

وأظهرت أحداث المقاومة في طرابلس الغرب وبرقة وفزان قدرة القوى المحلية على تجاوز جانب من خلافاتها في لحظات الخطر، وبرزت معركة القرضابية وغيرها من المواجهات بوصفها أمثلة على إمكان تجمع قوى تنتمي إلى مناطق وقبائل متعددة في مواجهة الاحتلال، إلا أن الدراسة كشفت في الوقت نفسه أن هذا التضامن لم يكن مطلقاً أو دائماً، إذ عادت بعض الخلافات بين القيادات والجماعات إلى الظهور بعد عدد من المواجهات، واستطاعت السلطات الإيطالية استغلال جزء منها في محاولة إضعاف المقاومة.

كما كشفت سياسة التهجير والمعتقلات التي اتبعتها الاحتلال الإيطالي، وخاصة في برقة، عن إدراك السلطات الاستعمارية لأهمية الترابط الاجتماعي بين السكان والمجاهدين؛ فقد استهدفت هذه السياسة قطع خطوط الإمداد وتفكيك شبكات التضامن التي وفرتها القبائل، وعلى الرغم من الأضرار الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية التي ترتبت عليها، فقد أسهمت المعاناة المشتركة في تعميق الشعور بالمصير الواحد بين قطاعات من المجتمع الليبي.

وتؤكد الخلاصة أن القبيلة أدت دوراً مركباً في التاريخ الاجتماعي والسياسي الليبي؛ فقد كانت في بعض الفترات إطاراً للتنافس والانقسام، وكانت في الوقت نفسه أداة للتضامن والتعاون والوساطة والمقاومة، ويقضي فهم العلاقات القبلية في ليبيا تجاوز النظرة التي تختزلها في الصراع، والنظر إليها باعتبارها شبكة متغيرة من العلاقات أسهمت في المحافظة على التوازن والتعايش الاجتماعي والسياسي، وتأثرت بدورها بالتحولات التي شهدتها البلاد خلال العهدين العثماني والإيطالي.

النتائج

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، يمكن إجمالها فيما يأتي:

1. أسهمت القبيلة في تشكيل جانب أساسي من البناء الاجتماعي والسياسي للمجتمع الليبي، ولم يقتصر دورها على رابطة النسب، بل امتد إلى الحماية وتنظيم الموارد وتمثيل الجماعات المحلية والمحافظة على مصالح أفرادها.
2. اتسمت البنية القبلية الليبية بدرجة من المرونة سمحت بانضمام جماعات وأسر من خلال المصاهرة والتحالف والجوار والحماية، وهو ما أسهم في توسيع شبكة العلاقات الاجتماعية وعدم حصر الانتماء القبلي في رابطة الدم المباشرة وحدها.
3. تنوعت العلاقات بين القبائل الليبية بين التعاون والتحالف والمصاهرة والتبادل الاقتصادي والوساطة من جهة، والتنافس والنزاع من جهة أخرى، ولذلك لم يكن الصراع هو النمط الوحيد الذي حكم العلاقات القبلية.
4. مثلت الصفوف والتحالفات القبلية خلال العهد العثماني صورة مهمة من صور التعاون السياسي بين القبائل، وأظهرت قدرة الجماعات المحلية على تجاوز حدود الانتماء القبلي الضيق عندما تلقت مصالحها أو تواجه خصماً مشتركاً.
5. تراوحت علاقة القبائل بالإدارة العثمانية بين المعارضة والتعاون، واعتمدت السلطة في مراحل متعددة على استمالة شيوخ القبائل والأعيان وإشراك بعضهم في الإدارة المحلية، وهو ما ساعد على خلق قنوات للتفاوض وتسوية بعض النزاعات.
6. أسهمت الأعراف القبلية وشيوخ القبائل والأعيان والمجالس المحلية والزوايا الدينية في معالجة الخلافات وإعادة التوازن بين الجماعات، مما جعل الصلح والوساطة من أهم الآليات التي دعمت التعايش الاجتماعي والسياسي.

7. أدى الاحتلال الإيطالي إلى إعادة تشكيل عدد من التحالفات القبلية، إذ أصبح الخطر الخارجي عاملاً دفع قبائل وجماعات متعددة إلى التعاون وتجاوز بعض خلافاتها والمشاركة في المقاومة وتوفير احتياجاتها البشرية والمادية.
8. مثل التضامن القبلي قاعدة اجتماعية مهمة للمقاومة ضد الاحتلال الإيطالي، من خلال تقديم المقاتلين والمؤن والسلاح ووسائل النقل والمعلومات، الأمر الذي دفع السلطات الإيطالية إلى استهداف الروابط بين السكان والمجاهدين بسياسات التهجير والمعتقلات.
9. لم يؤد الخطر الاستعماري إلى إنهاء جميع الخلافات القبلية، فقد استمرت بعض المنافسات بين القيادات والجماعات، واستطاع الاحتلال استغلال جانب منها، وهو ما يؤكد أن التضامن القبلي كان يتأثر بالظروف والمصالح وموازن القوى.
10. أثبتت الدراسة أن التعايش الاجتماعي والسياسي في المجتمع الليبي لم يكن قائماً على غياب الاختلاف، وإنما على قدرة القبائل والجماعات على الانتقال من النزاع إلى التفاوض والصلح، وإقامة التحالفات عند ظهور المصالح والأخطار المشتركة.

التوصيات

في ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة، توصي بما يأتي:

1. الاهتمام بإجراء المزيد من الدراسات التاريخية حول العلاقات بين القبائل الليبية، وعدم الاقتصار على دراسة القبيلة من زاوية الصراعات والحروب، مع إبراز جوانب التعاون والصلح والوساطة والتكافل الاجتماعي.
2. التوسع في دراسة التحالفات والصفوف القبلية التي ظهرت خلال العهد العثماني، وبيان أثرها في تشكيل العلاقات السياسية والاجتماعية بين مختلف مناطق ليبيا.
3. تشجيع الدراسات المحلية التي تتناول العلاقات القبلية في طرابلس وبرقة وفزان بصورة مقارنة، بما يكشف عن أوجه التشابه والاختلاف بين أنماط التنظيم القبلي في الأقاليم الليبية.
4. الاهتمام بجمع الوثائق والمراسلات العثمانية والإيطالية والوثائق المحلية المتعلقة بالقبائل وشيوخها وتحقيقتها ونشرها، لما توفره من مادة مهمة لفهم التاريخ الاجتماعي والسياسي لليبية.
5. الاستفادة من الرواية الشفوية والموروث المحلي في دراسة العلاقات القبلية، مع إخضاعها للنقد والمقارنة بالمصادر والوثائق التاريخية حتى يمكن توظيفها بصورة علمية دقيقة.
6. إجراء دراسات مستقلة حول دور الزوايا وشيوخ القبائل والأعيان في تسوية النزاعات وتحقيق المصالحة بين الجماعات المحلية، لما لهذا الجانب من أهمية في فهم آليات التعايش داخل المجتمع الليبي.
7. توجيه الاهتمام إلى دراسة الآثار الاجتماعية طويلة المدى للاحتلال الإيطالي وسياسات التهجير والمعتقلات على البنية القبلية والعلاقات بين الجماعات الليبية.
8. الاستفادة من التجربة التاريخية للعلاقات القبلية في إبراز قيم الصلح والوساطة والتعاون والمصلحة المشتركة باعتبارها جزءاً من التراث الاجتماعي الليبي، مع تجنب توظيف الانتماءات القبلية بما يؤدي إلى إثارة الانقسام أو النزاع.

هوامش البحث:

فاتح رجب قدرة، «القبيلة الليبية والسلطة في القرن التاسع عشر من التمرد إلى الاحتواء: دراسة في الوثائق التاريخية»، مجلة الجامعة الأسمرية للعلوم الشرعية، المجلد 37، عدد خاص، الجامعة الأسمرية الإسلامية، زليتن، ليبيا، ديسمبر 2024، ص 899، DOI:

1.jau.v37i5.2154/10.59743

Ali Abdullatif Ahmida, The Making of Modern Libya: State Formation, Colonization, and Resistance, 2nd ed., Albany, New York: State University of New York Press, 2009, p. 19

- 3.ans-Pritchard, The Sanusi of Cyrenaica, Oxford: Clarendon Press, 1949, pp. 70–72Ev, E. E Ali Abdullatif Ahmida, The Making of Modern Libya: State Formation, Colonization, and Resistance مرجع سبق ذكره، 103 p.4
- غالية محمد، «دور قبائل برقة في دعم الطريقة السنوسية في ليبيا 1840–1930م»، مجلة المختار للعلوم الإنسانية، جامعة عمر المختار، المجلد 43، العدد 2، 2025م، ص ص 164–177، DOI: 10.54172/gkcf2206
- فاتح رجب قدارة، «القبيلة الليبية والسلطة في القرن التاسع عشر من التمرد إلى الاحتواء: دراسة في الوثائق التاريخية»، مرجع سبق ذكره، ص ص 899–939.6
- المشري قاسمي، جمال حمادي، سليم عريف، النظام القبلي وأثره في مقاومة الاحتلال الإيطالي في ليبيا 1911–1943م، مذكرة ماستر، تخصص ص تاريخ المغرب العربي المعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الشهيد حمه لخضر-الوادي، الجزائر، 2024م.7
- ناجية رزق محمود عبد الرحيم، سليمان أحمد حسين عبد الله، «الحركة السنوسية بين القبائل البرقاوية والإدارة العثمانية في ليبيا 1822–1900م»، مجلة جامعة طبرق للعلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة طبرق، ليبيا، العدد 8، 2021م، ص ص 28–69، DOI: 8.ywxs6t31/10.64516
- ”,Raza, Saima, “Italian Colonisation & Libyan Resistance to the Al-Sanusi of Cyrenaica (1911–1922) :Journal of Middle Eastern and Islamic Studies (in Asia), Vol. 6, No. 1, 2012, pp. 87–120, DOI 9.19370679.2012.12023199/10.1080
- البشير علي الكوت، «الدور السياسي للقبيلة في ليبيا»، مجلة العلوم القانونية والسياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الشهيد حمه لخضر-الوادي، الجزائر، العدد 17، يناير 2018م، ص 10.95
- تيسير بن موسى، المجتمع العربي الليبي في العهد العثماني: دراسة تاريخية اجتماعية، طرابلس-تونس: الدار العربية للكتاب، 1988م، ص 11.36
- البشير علي الكوت، «الدور السياسي للقبيلة في ليبيا»، مرجع سبق ذكره، ص 12.95
- البشير علي الكوت، «الدور السياسي للقبيلة في ليبيا»، مرجع سبق ذكره، ص 13.97
- تيسير بن موسى، المجتمع العربي الليبي في العهد العثماني: دراسة تاريخية اجتماعية، مرجع سبق ذكره، ص 14.36
- محمد المبروك المهدي، جغرافية ليبيا البشرية، ط3، بنغازي: منشورات جامعة قاريونس، 1998م، ص 15.43
- محمد عمر بشينة، «ملاحم المجتمع الفزاني من خلال رحلة الحشائشي إلى ليبيا سنة 1895م: جلاء الكرب عن طرابلس الغرب»، مجلة جامعة فزان العلمية، عدد خاص بالمؤتمر العلمي الدولي «الإرث الحضاري لفزان واستشراف المستقبل»، جامعة فزان، 2025م، ص 16.DOI: 10.64500/.vi.405، 377–375
- محمد عمر بشينة، «ملاحم المجتمع الفزاني من خلال رحلة الحشائشي إلى ليبيا سنة 1895م: جلاء الكرب عن طرابلس الغرب»، مرجع سبق ذكره، ص ص 377–378.17
- عمر محمد أبو القاسم إبراهيم، «خصائص وتركيبية المجتمع الليبي خلال العهد العثماني الثاني 1835–1911م»، المجلة العلمية لكلية الآداب، كلية الآداب، جامعة دمياط، مصر، المجلد 4، العدد 1، 2015م، ص 18.275
- عمر محمد أبو القاسم إبراهيم، «خصائص وتركيبية المجتمع الليبي خلال العهد العثماني الثاني 1835–1911م»، مرجع سبق ذكره، ص 19.271
- البشير علي الكوت، «الدور السياسي للقبيلة في ليبيا»، مرجع سبق ذكره، ص 20.95
- البشير علي الكوت، «الدور السياسي للقبيلة في ليبيا»، مرجع سبق ذكره، ص 21.95
- تيسير بن موسى، المجتمع العربي الليبي في العهد العثماني: دراسة تاريخية اجتماعية، مرجع سبق ذكره، ص 22.36
- محمد عمر بشينة، «ملاحم المجتمع الفزاني من خلال رحلة الحشائشي إلى ليبيا سنة 1895م: جلاء الكرب عن طرابلس الغرب»، مرجع سبق ذكره، ص ص 377–378.23

- البشير علي الكوت، «الدور السياسي للقبيلة في ليبيا»، مرجع سبق ذكره، ص 24.102
- محمد عمر بشينة، «ملاحم المجتمع الفزاني من خلال رحلة الحشائشي إلى ليبيا سنة 1895م: جلاء الكرب عن طرابلس الغرب»، مرجع سبق ذكره، ص ص 25.378-377
- ters, "Some Structural Aspects of the Feud among the Camel-Herding Bedouin ofPe, Emrys L
-Cyrenaica," Africa: Journal of the International African Institute, Vol. 37, No. 3, July 1967, pp. 261
26.282
- البشير علي الكوت، «الدور السياسي للقبيلة في ليبيا»، مرجع سبق ذكره، ص 27.102
- تيسير بن موسى، المجتمع العربي الليبي في العهد العثماني: دراسة تاريخية اجتماعية، مرجع سبق ذكره، ص ص 28.263-251
- محمد عمر بشينة، «ملاحم المجتمع الفزاني من خلال رحلة الحشائشي إلى ليبيا سنة 1895م: جلاء الكرب عن طرابلس الغرب»، مرجع سبق ذكره، ص ص 29.376-375
- محمد امحمد الطوير، مقاومة الشيخ غومة المحمودي للحكم العثماني في إيالة طرابلس الغرب 1835-1858م، طرابلس: مركز دراسة
جهاد الليبيين ضد الغزو الإيطالي، 1988م، ص 30.33
- عمرو سعيد بغني، «أصول حركة الصفوف وأثرها على حركة الجهاد الليبي»، مجلة الشهيد، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية،
طرابلس، العدد الرابع، أكتوبر 1983م، ص 31.109
- نعيمة سعيد محمد اليعقوبي، «النظام الإداري خلال العهد العثماني الثاني (1835-1911م): لواء الجبل الغربي أنموذجاً»، مجلة
القرطاس، المجلد الثاني، العدد السابع والعشرون، سبتمبر 2025م، ص 32.296
- محمد امحمد الطوير، مقاومة الشيخ غومة المحمودي للحكم العثماني في إيالة طرابلس الغرب 1835-1858م، مرجع سبق ذكره، ص
33.101
- نعيمة سعيد محمد اليعقوبي، «النظام الإداري خلال العهد العثماني الثاني (1835-1911م): لواء الجبل الغربي أنموذجاً»، مرجع سبق
ذكره، ص ص 34.302-300
- أبو القاسم السنوسي قنه محمد، واحات الجفرة في العهد العثماني الثاني 1835-1911م: دراسة تاريخية للأوضاع السياسية والاقتصادية
والاجتماعية والثقافية، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة النيلين، السودان، 2017م، ص 35.69
- نعيمة سعيد محمد اليعقوبي، «النظام الإداري خلال العهد العثماني الثاني (1835-1911م): لواء الجبل الغربي أنموذجاً»، مرجع سبق
ذكره، ص ص 36.302-301
- محمد امحمد الطوير، مقاومة الشيخ غومة المحمودي للحكم العثماني في إيالة طرابلس الغرب 1835-1858م، مرجع سبق ذكره، ص
37.101
- أبو القاسم السنوسي قنه محمد، واحات الجفرة في العهد العثماني الثاني 1835-1911م: دراسة تاريخية للأوضاع السياسية والاقتصادية
والاجتماعية والثقافية، مرجع سبق ذكره، ص 38.95
- أبو القاسم السنوسي قنه محمد، واحات الجفرة في العهد العثماني الثاني 1835-1911م: دراسة تاريخية للأوضاع السياسية والاقتصادية
والاجتماعية والثقافية، مرجع سبق ذكره، ص 39.65
- أبو القاسم السنوسي قنه محمد، واحات الجفرة في العهد العثماني الثاني 1835-1911م: دراسة تاريخية للأوضاع السياسية والاقتصادية
والاجتماعية والثقافية، مرجع سبق ذكره، ص 40.95
- أبو القاسم السنوسي قنه محمد، واحات الجفرة في العهد العثماني الثاني 1835-1911م: دراسة تاريخية للأوضاع السياسية والاقتصادية
والاجتماعية والثقافية، مرجع سبق ذكره، ص ص 41.95-94
- ن. إ، بروشين، تاريخ ليبيا في العصر الحديث: من منتصف القرن السادس عشر حتى مطلع القرن العشرين، ترجمة وتقديم عماد حاتم،
ط2، بيروت: دار الكتاب الجديد المتحدة، 2001م، ص ص 42.323-322
- أحمد صدقي الدجاني، وثائق تاريخ ليبيا الحديث: الوثائق العثمانية 1881-1911م، جمع وترجمة الحاج عبد السلام أدهم، ترتيب
ومراجعة وتقديم أحمد صدقي الدجاني، بنغازي: منشورات جامعة بنغازي، دار صادر، 1974م، ص 43.239

- أبو القاسم السنوسي قنه محمد، واحات الجفرة في العهد العثماني الثاني 1835-1911م: دراسة تاريخية للأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مرجع سبق ذكره، ص 44.69
- أبو القاسم السنوسي قنه محمد، واحات الجفرة في العهد العثماني الثاني 1835-1911م: دراسة تاريخية للأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مرجع سبق ذكره، ص 45.95
- نعيمة سعيد محمد اليعقوبي، «النظام الإداري خلال العهد العثماني الثاني (1835-1911م): لواء الجبل الغربي أنموذجاً»، مرجع سبق ذكره، ص 300-46.302
- خليفة محمد الدويبي، والصادق احمد السنوسي، «الاحتلال الإيطالي الأول للجنوب الليبي ومقاومة المجاهدين له (ديسمبر 1913-مارس 1914م)»، مجلة المعرفة، كلية التربية، جامعة بني وليد، العدد 15، يونيو 2021م، ص 47.306
- خليفة محمد الدويبي، والصادق احمد السنوسي، «الاحتلال الإيطالي الأول للجنوب الليبي ومقاومة المجاهدين له (ديسمبر 1913-مارس 1914م)»، مرجع سبق ذكره، ص 306-48.307
- حاكم عادل علي، هادي جبار حسون، «الحرب السنوسية الإيطالية 1913-1917م»، مجلة الملوية للدراسات الأثرية والتاريخية، جامعة سامراء، المجلد 11، العدد 38، تشرين الثاني 2024م، ص 49.405
- خليفة محمد الدويبي، والصادق احمد السنوسي، «الاحتلال الإيطالي الأول للجنوب الليبي ومقاومة المجاهدين له (ديسمبر 1913-مارس 1914م)»، مرجع سبق ذكره، ص 308-50.308
- خليفة محمد الدويبي، والصادق احمد السنوسي، «الاحتلال الإيطالي الأول للجنوب الليبي ومقاومة المجاهدين له (ديسمبر 1913-مارس 1914م)»، مرجع سبق ذكره، ص 308-51.308
- خليفة محمد الدويبي، والصادق احمد السنوسي، «الاحتلال الإيطالي الأول للجنوب الليبي ومقاومة المجاهدين له (ديسمبر 1913-مارس 1914م)»، مرجع سبق ذكره، ص 311-52.311
- حاكم عادل علي، هادي جبار حسون، «الحرب السنوسية الإيطالية 1913-1917م»، مرجع سبق ذكره، ص 410-53.411
- حاكم عادل علي، هادي جبار حسون، «الحرب السنوسية الإيطالية 1913-1917م»، مرجع سبق ذكره، ص 415-54.415
- حاكم عادل علي، هادي جبار حسون، «الحرب السنوسية الإيطالية 1913-1917م»، مرجع سبق ذكره، ص 415-55.416
- خالد علي عبد القادر، «معركة القرضابية مقارنة بين المصادر المدونة والرواية الشفوية: دراسة تاريخية كمية من خلال تجربة المركز الليبي للمحفوظات والدراسات التاريخية»، مجلة صدى الجامعة للعلوم الإنسانية، جامعة ليبيا المفتوحة، المجلد 3، العدد 1، 2025م، ص 13، 16-17، DOI: 10.65422/sajh.v3i1.54
- خليفة محمد الدويبي، والصادق احمد السنوسي، «الاحتلال الإيطالي الأول للجنوب الليبي ومقاومة المجاهدين له (ديسمبر 1913-مارس 1914م)»، مرجع سبق ذكره، ص 308-57.308
- خليفة محمد الدويبي، والصادق احمد السنوسي، «الاحتلال الإيطالي الأول للجنوب الليبي ومقاومة المجاهدين له (ديسمبر 1913-مارس 1914م)»، مرجع سبق ذكره، ص 311-58.311
- حاكم عادل علي، هادي جبار حسون، «الحرب السنوسية الإيطالية 1913-1917م»، مرجع سبق ذكره، ص 409-59.410
- خالد علي عبد القادر، «معركة القرضابية مقارنة بين المصادر المدونة والرواية الشفوية: دراسة تاريخية كمية من خلال تجربة المركز الليبي للمحفوظات والدراسات التاريخية»، مرجع سبق ذكره، ص 12-60.12
- حاكم عادل علي، هادي جبار حسون، «الحرب السنوسية الإيطالية 1913-1917م»، مرجع سبق ذكره، ص 415-61.416
- خالد علي عبد القادر، «معركة القرضابية مقارنة بين المصادر المدونة والرواية الشفوية: دراسة تاريخية كمية من خلال تجربة المركز الليبي للمحفوظات والدراسات التاريخية»، مرجع سبق ذكره، ص 16-62.17
- فتحي المبروك إبراهيم، أحمد مسعود عبد الله عبدالله، «المعتقلات الإيطالية في ليبيا وأثرها على المجتمع الليبي»، مجلة القرطاس، العدد 17، 2022م، ص 169-63.170
- فتحي المبروك إبراهيم، أحمد مسعود عبد الله عبدالله، «المعتقلات الإيطالية في ليبيا وأثرها على المجتمع الليبي»، مرجع سبق ذكره، ص 180-64.181

نجمي ميلود أبوبكر الفنطازي، «معتقلات الإبادة الإيطالية في ليبيا (1929-1934م): دراسة في الآثار الاجتماعية»، مجلة الفاروق للعلوم، المجلد 2، العدد 1، 2026م، ص ص 632-647.

إنزو سانتاريللي، جورجيو روشا، رومين راثنيرو، لويجي قوليا، عمر المختار وإعادة الاحتلال الفاشي لليبيا، ترجمة عبد الرحمن سالم العجيلي، تقديم عقيل محمد البربار، سلسلة الدراسات المترجمة، رقم 7، طرابلس: منشورات مركز دراسة جهاد الليبيين ضد الغزو الإيطالي، 1988م، ص 66.70